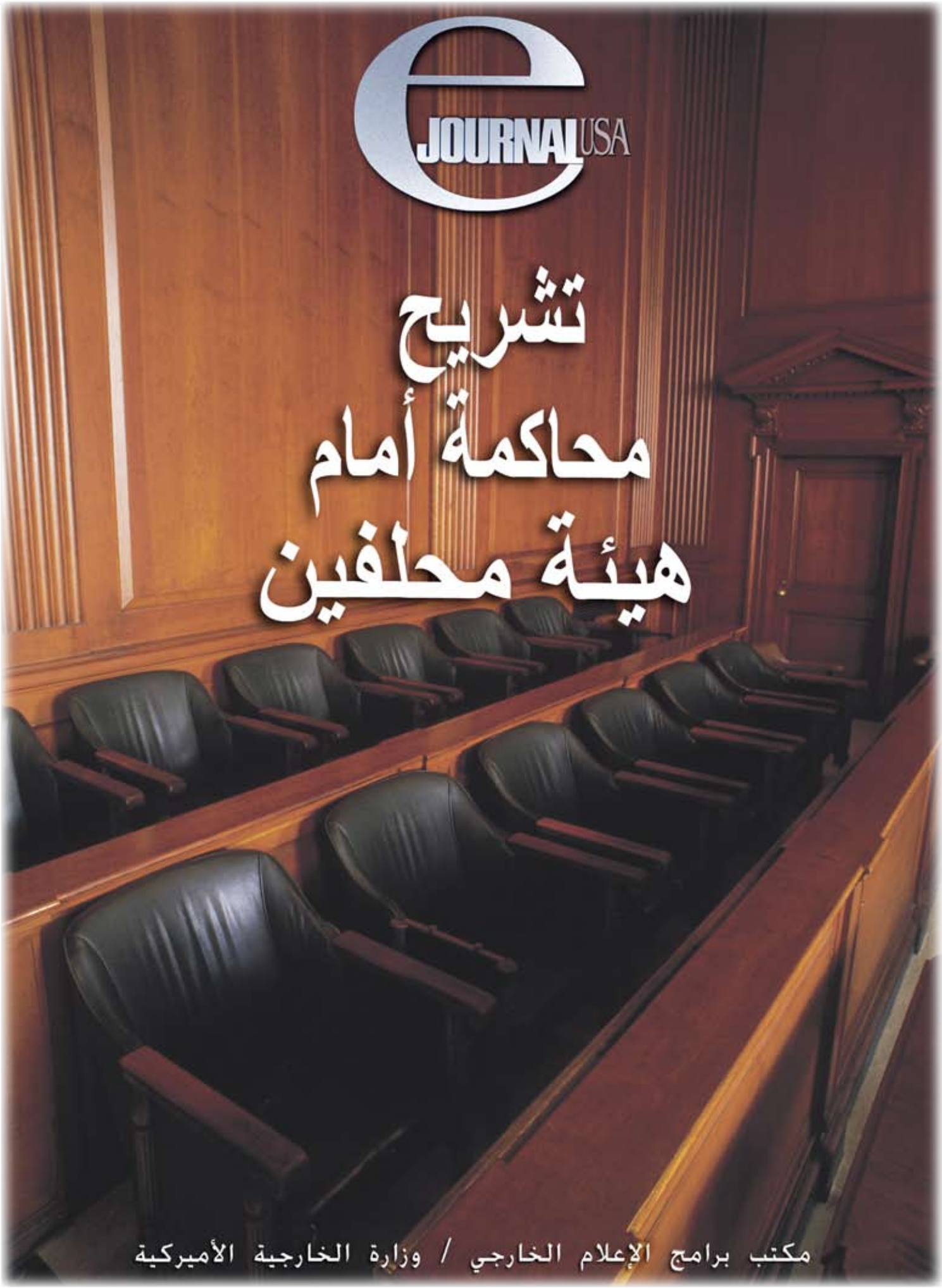

eJOURNAL USA

تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين

مكتب برامج الإعلام الخارجي / وزارة الخارجية الأميركية

الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الاميركية إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب خمس مجلات إلكترونية تبحث في المسائل الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الاميركية مع التحليلات والتعليقات والمعلومات الخلفية في مجالات مواضيعها وهي: مواقف إقتصادية، وقضايا عالمية، وقضايا الديمقراطية، وأجندة السياسة الخارجية الأميركية، والمجتمع الأميركي وقيمه.

تنشر جميع الإصدارات باللغات الإنكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية، وتنشر مواضيع مختارة منها باللغتين العربية والروسية. تنُشر الإصدارات باللغة الإنكليزية كل شهر تقريباً، وعادةً يتبعها نشر النصوص المترجمة بعد مدة تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع.

إن الآراء الواردة في المجلات لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات حكومة الولايات المتحدة ولا تتحمل وزارة الخارجية الأميركية أية مسؤولية تجاه محتوى المجلات أو فيما يخص الوصول المستمر إلى مواقع الانترنت الموصولة بهذه المجلات. تقع هذه المسؤولية بصورة حصرية على الناشرين في هذه المواقع. يمكن استنساخ وترجمة المواد الواردة في هذه المجلات في خارج الولايات المتحدة الأميركية ما لم تكن المواد تحمل قيوداً صريحة على مثل هذا الاستعمال حماية لحقوق المؤلف. يجب على المستعملين المحتملين للصور الفوتوغرافية المنسوبة إلى مصورين محددين الحصول على إذن باستعمالها من أصحاب الصور.

توجد الإصدارات الجارية والسابقة لهذه المجلات وجداول بالتواريخ اللاحقة لصدورها على الصفحة الدولية الخاصة بمكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الانترنت في الموقع http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html. وتتوفر هذه المعلومات وفق برامج كمبيوتر متعددة لتسهيل تصفحها مباشرة أو نقل محتوياتها أو استنساخها أو طباعتها.

Editor, eJournal USA
IIP/PUBJ
U.S. Department of State
.4th St. S.W 301
Washington, DC 20547
United States of America

E-mail: eJournalUSA@state.gov

وزارة الخارجية الأميركية/ المجلد 14 ، العدد 7
http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html

منسق مكتب برامج الإعلام الخارج — جيريمي كيرتن
المحرر التنفيذي — جوناثان مارغوليس

المدير الفني — جورج كلاك
رئيس التحرير — ريتشارد هاكابي
مدير التحرير — بروس أوديسي
مديرة الانتاج — جنين بيري
مساعدة مديرة الانتاج — كلويه دي. إيليس
الإنتاج على الانترنت — نبيل البسام

محررة النص — كاثلين هاغ
محررة الصور — ماغي جونسون سليكر
تصميم الغلاف — دايان وولفرتون
مصممة المجلة — مين ياو
أخصائيتا المراجع — آنيتا أن. غرين
بولا هانوفورد-آغور

حول هذا العدد

© Franklin McMahon/Corbis

في الفيلم الهوليوودي الكلاسيكي "12 رجلا غاضبا" المنتج في الخمسينات من القرن العشرين تحتل المداولات التي تجري داخل قاعة هيئة المحلفين مسرحاً مركزياً. والممثل هنري فوندا، العضو رقم 8 في هيئة المحلفين، يصمد بوجه الضغط لإدانة مراهق لاتيني اتهم بقتل والده ويغيّر ببطء قناعات المحلفين الآخرين، الحكماء منهم والحمقى، المتقدمون في العمر والشباب، الرحماء والمتعصبون، وذلك كله من خلال مداولات مُثيرة حتى صدور قرار البراءة.

المحاكمات أمام هيئات المحلفين في الحياة الواقعية ليست على هذه الدرجة من الإثارة أو الإلهام، ولكنها لا تزال تتمتع بقدر كبير من الحسنات وفق معظم التفسيرات.

هيئات المحلفين، وهي مجموعات تتألف عادةً من 6 أو 12 مواطناً عادياً، تقدم خدمة أساسية لبقية المواطنين: فتماماً كما كان يحصل في إنجلترا العصور الوسطى، حيث بدأت هذه الهيئات، فإن هيئات المحلفين تمنع الحكومة، حتى الحكومة الديمقراطية، من إجراء محاكمات ظالمة.

يكتب الصحافي التلفزيوني فرد غراهام في هذا العدد من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه: "يستخدم المحلفون سلطة رهيبة كالتي تملكها الدولة، بمعاقبة أو عدم معاقبة المواطنين. وبهذا المعنى فهم يقفون فوق الحاكم، مما جعلهم موضوع افتتان حول العالم."

نظام هيئة المحلفين ليس مثالياً أكثر من النظام القضائي الأوسع منه أو حتى الحكومة الديمقراطية بحد ذاتها. ففي الولايات المتحدة التي يسعى مواطنوها على الدوام إلى خلق وحدة أكثر كمالاً، يوجه قادة القضاء عملية إجراء التحسينات على النظام القضائي. يشجعون تكوين هيئات المحلفين بحيث تصبح أكثر تمثيلاً للخلفيات الاثنية والاقتصادية المتنوعة في المجتمع الأهلي.

يتفحص هذه العدد إلى حدٍ ما نظام هيئة المحلفين في الولايات المتحدة. ويعرض أقوال شهود عيان من المحلفين أنفسهم، والقضاة، ومدعي عام، ومحامي دفاع، وشاهد، ومراسل صحفي. النقاش الذي يجري بين أساتذة القانون الهولنديين والأميركيين والذي يستعرض النقاط مقابل بعضها يوضح المسألة التي تطرحها هذه المجلة بصورة متكررة: هل أن المحاكمة أمام هيئة محلفين هي الطريقة الفضلى لتحقيق العدالة عند حدوث جريمة؟ كما نستكشف أيضاً نقطة التقاطع بين الثقافة الشعبية والأحداث المثيرة التي تجري داخل غرفة المحلفين من خلال عرض صور أخذت من لائحة نقابة المحامين الأميركيين لأفضل أفلام المحاكمات ومقابلة مع منتج الفيلم التلفزيوني "لو أند أوردر" (القانون والنظام).

نشير هنا إلى واقع مُلفت: 29 بالمئة من الراشدين الأميركيين قد خدموا خلال حياتهم في هيئة محلفين ويُمكن القول جدلاً أنهم قد أصبحوا مواطنين أفضل بسبب ذلك.

المحررون

وزارة الخارجية الأميركية / المجلد 14 ، العدد 7
http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html

تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين

4 **هيئات المحلفين الأميركيين**
فرد غراهام، مذيع برامج في محطة التلفزيون TRUTV
استمد نظام هيئة المحلفين الأميركي أصوله من الممارسة البريطانية التي كانت تهدف إلى حماية المواطنين من استبداد الملك. تطور هذا النظام مع حدوث تغييرات في المجتمع واستطاع أن يظل قائماً، ولا زال يمثل قيداً على سلطة الحكومة.

7 **دور المحلف**
ريكاردو أم أوربينا، قاضٍ في محكمة أميركية في واشنطن العاصمة
يحتاج القاضي لأن يجعل المحلفين يفهمون أنهم مثل القضاة المنتدبين ملزمون تحت القسم بأن يكونوا عادلين.

11 **مسرد المصطلحات المستعملة في نطاق المحاكمات أمام هيئة محلفين**
جاك كينغ، مدير الشؤون العامة والاتصالات، الاتحاد القومي لمحامي الدفاع عن القضايا الجنائية

15 **دور القاضي**
ريكاردو أم أوربينا، قاضٍ في محكمة أميركية في واشنطن العاصمة
يحتاج القاضي لأن يجعل المحلفين يفهمون أنهم مثل القضاة المنتدبين ملزمون تحت القسم بأن يكونوا عادلين.

18 **المحاكمات أمام هيئات المحلفين: رأي مؤيد**
نيل فيدمار، أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة ديوك
المحاكمات أمام هيئات المحلفين لا تضفي المصداقية ضمن المجتمع الأهلي حول الأحكام التي تصدر في قضايا نظرت فيها المحاكم فحسب، بل وأيضاً تبدو أنها تحول المحلفين إلى مواطنين أفضل.

المحاكمات أمام هيئات المحلفين: رأي معارض
بيتر جي فان كوبن، أستاذ في علم النفس القانوني في كلية الحقوق في جامعة ماسترخت
نظام المحاكمة أمام هيئة المحلفين مُعقّد ومكلف لدرجة أنه يُرغم معظم المدعى عليهم قبول مساومات الإقرار بالذنب سراً، في القضايا القليلة نسبياً التي تحال إلى المحاكمة، يدرس المحلفون في أحيان كثيرة مسائل تقنية تفوق قدراتهم.

27 **دور المدعي العام**
شين ريد، مساعد مدعي عام الولايات المتحدة
يهدف المدعي العام عند إعداد مطالعته حول القضية المطروحة ليس فقط إلى إقناع هيئة المحلفين بقضية الحكومة القائلة بأن المدعى عليه ارتكب الجريمة، بل أيضاً إلى ضمان عدم الحكم الخاطئ على شخص بريء.

أنظمة هيئات المحلفين حول العالم
29 **دور محامي الدفاع**
باري بولاك، محامي في شركة المحاماة ميللر شيفالييه
بالنسبة لأولئك المُدّعى عليهم الراغبين في مواجهة مخاطر المحاكمة، يستطيع محامي الدفاع القدير أن يتحدى حتى السلطات الاستثنائية التي تتمتع بها الحكومة.

32 **صقل جواهر العدالة**

غريغوري أي مايز، زميل قضائي في المركز القومي لمحاكم الولايات

تعمل منظمتان على تشجيع المبادئ الهادفة إلى جعل هيئات المحلفين تمثل مجتمعاتها بدرجة أكبر، وإلى تغيير طريقة إجراء المحاكمات لتمكين المحلفين من فهم المسائل المعقدة بصورة أفضل.

34 **دور الشاهد**

موريس بوزلي، صحفي وكاتب.

إن الطريقة التي يقدم فيها الشاهد الوقائع يمكنها أن تؤثر في عواطف هيئة المحلفين.

36 **بعض التباينات بين الولايات**

بولا أل هانافورد – أغور، مديرة مركز دراسات هيئات المحلفين في المركز القومي لمحاكم الولايات.

توجد تباينات مهمة بين ممارسات هيئات المحلفين سواء كان ذلك بين محاكم الولايات المختلفة أو بين محاكم الولاية والمحاكم الفدرالية.

38 **دور الصحفي**

تد غست، رئيس منظمة الصحافيين للعدل الجنائي

التدقيق الذي يجريه مراسلو الأخبار حول المحاكمات أمام هيئات المحلفين يوفر للناس ضماناً إضافياً بأن النظام القضائي يعمل بصورة عادلة.

40 **برنامج "القانون والنظام" يعكس الحياة الحقيقية**

مقابلة مع ريتشارد سويرين، كاتب ومنتج برنامج القانون والنظام

جذب برنامج "القانون والنظام" مشاهدي التلفزيون الأميركيين لمدة 19 سنة بتصويره التعقيد المنهك أحياناً لنظام العدل الجنائي في الحياة الواقعية.

43 **مصادر إضافية**

هيئات المحلفين الأميركيين

فرد غراهام

استمد نظام هيئة المحلفين الأميركي من الممارسة البريطانية التي كانت تهدف إلى حماية المواطنين من استبداد الملك. تطور هذا النظام عبر مئات من السنين مع حدوث تغييرات في المجتمع واستطاع أن يظل قائماً، ولا زال يمثل قيداً لسلطة الحكومة. فرد غراهام هو مذيع البرامج في محطة التلفزيون TruTV، التي كانت تسمى في السابق Court TV، وكان مراسل المحاكم الأول لمحطة سي بي إس نيوز (CBS News) من عام 1972 إلى عام 1987. يُنشر هذا المقال في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، وهي بعنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين."

في شتاء عام 2009، أعطي السجناء في سجن رومية في لبنان إذناً لعرض مسرحية. اختاروا نسخة عربية للمسرحية التلفزيونية الأميركية "12 رجلا غاضبا"، التي حولت فيما بعد إلى فيلم سينمائي عام 1975، حول المحلفين الذين ناقشو بحدة قضية قتل متعمد ووجدوا في نهاية الأمر أن المدعى عليه غير مذنب.

حققت المسرحية التي عرضها السجناء نجاحاً ساحقاً، رغم أن لبنان، مثله مثل معظم الدول الأخرى، لا يتبع نظام المحاكمة أمام هيئة محلفين. وكان جميع المشاهدين السجناء قد سجنوا بدون الاستفادة من نوع المداولات التي تُشكّل أساس المحاكمة أمام هيئة محلفين. وفي الواقع، فإن نسبة 90 بالمئة من المحاكمات أمام هيئات المحلفين في العالم تجري في الولايات المتحدة حيث تزدهر هذه الممارسة.

ما الذي يجعل النظام الأميركي لهيئات المحلفين جذاباً بهذا القدر لعامة الناس؟ لماذا يزدهر في الولايات المتحدة وبالكاد يمارس في أمكنة أخرى؟ هل يحمل النظام الأميركي بذور نهايته كما حصل في دول أخرى استعملت أسلوب هيئة المحلفين بصورة واسعة ثم استبدلته بأسلوب اتخاذ القرارات من جانب القضاة؟

تكمن الأجوبة على ذلك في الجذور التاريخية للنظام الأميركي لهيئة المحلفين والقدرة اللافتة لهذا النظام على التكيّف مع التغييرات القانونية والمجتمعية التي تبدو، بخلاف ذلك، إنها تهدد حيوية المحاكمة أمام هيئة محلفين.

وُرث النظام الأميركي لهيئة المحلفين من إنجلترا في العصور الوسطى حيث كان يتم استدعاء مجموعة من "12 رجلا حرا يتعب القانون" في كل مجتمع أهلي لمساعدة الملك في إحلال العدل. استندت هيئات المحلفين هذه لقرون عديدة في قراراتها إلى ما كانت تعرفه بالفعل عن المخالفات المحلية. ولكن، بعد أن ازداد العدد الإجمالي للسكان في إنجلترا لم يعد باستطاعة هؤلاء المحلفين الاعتماد عادة على الكلام العام الذي يتردد في الجوار فبدأوا يستندون بصورة متزايدة في قراراتهم إلى الأدلة التي يسمعونها في المحكمة. وبعد استيعاب النظام القانوني الأميركي للطراز البريطاني أصبح المحلفون الأميركيون يُنصحون بإهمال أي شيء قد يعرفونه حول القضية وأن يقرروا الوقائع فقط استناداً إلى الأدلة المقدمة في المحكمة.

اعتبر البريطانيون المحاكمات أمام هيئات المحلفين كمتراس فعلي ضد التصرفات التعسفية للملك، ولكن كانت هناك أيضاً ذريعة أكبر للاحتفاظ بنظام المحاكمة أمام هيئة محلفين. احتوى القانون الإنجليزي عقوبات قاسية كان من ضمنها عقوبة الإعدام لجرائم ثانوية نسبياً. لكن هيئات المحلفين البريطانية ساهمت في تخفيف تأثير ذلك من خلال تبرئة المدعى عليهم أو بالحكم عليهم بأحكام أقل قسوة.

مقاومة الظلم

لم يطرح القانون الأميركي هذه المشكلة ولكن كان لدى المستوطنين الأميركيين في القرن الثامن عشر سببهم الخاص للاحتفاظ بنظام المحاكمة أمام هيئة محلفين، أي أنهم استخدموا هذا النظام كدرع بوجه ما اعتبروه محاكمات ظالمة من جانب البريطانيين. كان الحكام البريطانيون يدينون تكراراً الأميركيين الذين يقومون بشحن السلع بصورة غير قانونية على متن سفن غير بريطانية، ولكن هيئات المحلفين المحلية كانت تبرئ المتهمين. عندما مَثَل الناشر الأميركي البارز جون بيتر زنجر أمام المحكمة لانتقاده حاكما عيّنه الملك البريطاني، وجدت هيئة محلفين في نيويورك هذا الناشر غير مذنب وأوجدت بذلك سابقة مبكرة لحرية الصحافة. وكذلك بينما كان الأميركيون يتحركون باتجاه الثورة، لم يكن من المدهش الملاحظة أنه في إعلان الاستقلال نددوا بالملك البريطاني "لأنه حرمنا في قضايا عديدة من فوائد المحاكمة أمام هيئة محلفين."

وعندما تبنّت الدولة الجديدة ميثاق الحقوق الخاص بها عام 1791، نص الميثاق على أنه "في كافة المحاكمات الجنائية، سوف يتمتع المتهم بحق محاكمة سريعة وعامة من قبل هيئة محلفين غير منحازة." كما نص الميثاق أيضاً على وجوب الاحتفاظ بنظام المحاكمات أمام هيئات محلفين في القضايا المدنية.

فسرت المحكمة الأميركية العليا خلال السنوات التي مضت هذه الضمانات بطرق عدلت فيها مفهوم هيئة المحلفين بحيث

يلبي الظروف المتغيرة. في حين كانت الخدمة في هيئة محلفين محصورة في السابق بالرجال البيض من أصحاب الممتلكات، توسع حق الخدمة في هيئة محلفين بصورة تدريجية ليشمل الأقليات والنساء. أكدت المحكمة العليا أن الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين لا يمتد إلى قضايا ثانوية، وأن أيا من المدعى عليهم يحق له التنازل عن حق المحاكمة أمام هيئة محلفين وأن يفضل المحاكمة أمام قاضٍ منفرد. كانت كافة هيئات المحلفين مكونة بالأصل من 12 عضواً وكان المطلوب منهم أن يصدروا قراراتهم بالإجماع. ولكن المحكمة العليا أدخلت مرونة أكبر إلى النظام من خلال التأكيد على احتمال تكوين هيئات المحلفين من ستة أعضاء وأنه ليس من الضروري صدور كافة الأحكام بإجماع عام. أما تقليدياً فقد كان على المدعى عليهم الفقراء أن يواجهوا المدعين العامين بمفردهم أمام هيئة محلفين، ولكن المحكمة العليا شددت بأن على الحكومة أن تؤمن محامين للدفاع عن هؤلاء الفقراء مجاناً.

إلى مدى معين، يبدو أن الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين هو حق اقتحامي أكثر مما هو في الواقع، لأنه في الممارسة العملية لا تطالب الغالبية العظمى من المدعى عليهم بحقهم في محاكمة أمام هيئة محلفين. فهم يدركون أنهم في حال توجهوا إلى المحاكمة أمام هيئة محلفين وتبيّن أنهم مذنبون، فإن سوء سلوكهم يكون قد ظهر جلياً جراء الشهادات التي تقال في المحكمة ولذلك يميل القاضي إلى إصدار حكم بعقوبة أشد. لذلك فإنهم يدخلون في صفقة إقرار بالذنب مع المدعي العام، يوافقون فيها على أنهم مذنبون في جريمة أقل عنفاً مقابل صدور حكم مخفف عليهم. ويوافق الادعاء العام في أحيان كثيرة على صفقات الإقرار بالذنب لأنها تغنيه عن المشاكل، والنفقات، وحالات عدم التأكد من نتيجة المثول أمام المحكمة. في الكثير من السلطات القضائية يتم حل تسع من كل عشر دعاوى بهذه الطريقة وبدون محاكمة أمام هيئة محلفين.

ينتقد في أحيان كثيرة مراقبو النظام القانوني الأميركي الاعتماد الشديد على صفقات الإقرار بالذنب. لكن ذلك يعكس الحقيقة التي تبيّن أنه في حين يتوجب نظرياً أن تتوفر للادعاء العام وللدفاع نفس فرصة الفوز أمام هيئة محلفين فإن الادعاء العام يملك في الواقع الكثير من الأفضليات. المدعى عليه يملك الحق في الحصول على محامي دفاع قانوني ولكن في أحيان متكررة يكون المحامي هو محامي دفاع عام ولا يملك الخبرة وغارقاً في العمل وميالاً لتسوية المسألة بصفقة إقرار الذنب بدلاً من الدفاع عن القضية أمام هيئة محلفين. علاوة على ذلك، تتوفر لدى الادعاء العام نموذجياً أموال أكثر مما تتوفر لدى محامي الدفاع للإنفاق على التحقيقات في القضية، وتحليل الأدلة، واستبعاد محلفين محتملين. ونتيجة ذلك تحصل درجة من الريبة لدى المدعى عليهم تجاه الحق في محاكمة أمام هيئة محلفين والتي تبدو أحياناً لهم على أنها توفر وعوداً أكثر مما تحقق من العدالة.

وفي الواقع، يشير العلماء، والقضاة وغيرهم من المراقبين لنظام المحاكمة أمام هيئة محلفين إلى سلسلة من المشاكل التي تطرحها التطورات الحديثة ولم يكن الآباء المؤسسون ليتصورون وجودها عندما احتفظوا بحق المحاكمة أمام هيئة محلفين في

© Time & Life Pictures/Getty Images

تشريح جريمة قتل (1959)- اتُهم ضابط في الجيش غير محبوب في مدينة صغيرة بقتل نادل في حانة ادعى انه اغتصب زوجته اللعوب. يظهر الفيلم الواقعي سلوك المشاركين في المحاكمة البعيد عن المثالية. ومع ذلك يبيّن انه حتى الإجراءات غير المثالية على الإطلاق تستطيع ان تقود إلى قرار محكمة معقول. وإن لم يكن مثالياً. القاضي (لعب الدور المحامي الحقيقي الشهير جوزيف إن ويلش. إلى اليسار) يتباحث هنا مع محامي الدفاع (لعب الدور جيمي ستيوارت. في الوسط) ونائب المدعي العام (لعب الدور جورج سي سكوت. إلى اليسار).

ميثاق الحقوق.

تأثير العرق

أحد أكثر هذه المشاكل إثارة للشك هو التأثير الذي تتركه مسألة العرق عند انتقاء أعضاء هيئة المحلفين. تقليدياً، وخلال انتقاء أعضاء هيئة المحلفين، كان الجانبان يمنحان الحق في إلغاء عدد معين من المحلفين المحتملين من لائحة المحلفين بدون إعطاء أي سبب. في السنوات الأخيرة، استعمل بعض المدعين العامين حقهم في إلغاء الأسماء (التي تسمى "تحديات قطعية") لإزالة كافة الأميركيين الأفريقيين من لائحة المحلفين الذين اعتقد المدعون العامون أنهم يميلون إلى محاباة المدعى عليهم في محاكمات جنائية. نددت المحكمة العليا بهذه الممارسة وحكمت بأن على المدعين العامين أن يقدموا أسباباً مبررة لإلغاء السود من قوائم هيئات المحلفين. لكن كان من الصعب تطبيق هذه القاعدة لأن المدعين العامين أصبحوا ماهرين في إعطاء أسباب غير أسباب العرق لإلغاء محلفين محتملين من السود. وكانت النتيجة ظهور امتعاض لدى بعض المدعَى عليهم السود ومحاميهم تجاه نظام اعتقدوا بأنه يحرم المدعَى عليهم من المحاكمة أمام هيئة محلفين من نظرائهم.

ومشكلة أخرى لم يتمكن الآباء المؤسسون للولايات المتحدة من توقعها على الإطلاق وهي تأثير المدعى عليهم المشهورين على نظام المحاكمة أمام هيئة محلفين. أوجدت شعبية التلفزيون والأفلام السينمائية في الولايات المتحدة ثقافة مشاهير ينظر عبرها لبعض الناس من الأثرياء والمشاهير على أنهم جديرون بالاحترام أكثر من أفراد الناس العاديين. يمكن أن تولد هذه النظرة نتيجة غريبة عندما تقف شخصية مشهورة أمام المحكمة ويكون هناك معجبون بها أعضاء في هيئة المحلفين.

نموذج كلاسيكي لهذه المسألة كانت محاكمة الفنان الراحل مايكل جاكسون التي جرت عام 2005 في كاليفورنيا عن تهمة تحرش جنسي بطفل. خلال عملية انتقاء أعضاء هيئة المحلفين أصبح من الواضح أنه رغم أن الخدمة في هيئة المحلفين في المحاكمة الطويلة قد تكون مرهقة، حاول العديد من المحلفين المحتملين جهدهم للدخول في عضوية هيئة المحلفين. جاء مشاهدون من حول العالم لرؤية جاكسون وهو يحاكم وأصيب بعض المحلفين بوهج النجومية فتصرفوا بطرق غريبة. ولكي يسجل نقطة، أدخل أحد المحلفين خلسة إلى غرفة المحلفين شريطاً مصوراً عن تحقيق تلفزيوني حول المحاكمة. بعد أن برأت هيئة المحلفين بالإجماع جاكسون من كافة التهم الموجهة إليه ظهر محلفان على شاشة التلفزيون وأعلنا أنه في الواقع كان مذنباً وأنهما ينويان تأليف كتاب حول القضية.

تأليف الكتب من جانب المحلفين يمثل مشكلة متواصلة في قضايا محاكمة المشاهير. فبالنسبة لمحلفين عديدين، فإن صفقة كتاب تمثل أفضل فرصة في حياتهم لجمع كمية كبيرة من المال، وقد لا يمكن مقاومة هذا الإغراء. بعد المحاكمة المثيرة عام 1995 لنجم كرة القدم السابق والممثل السينمائي أو جي سيمسون، جرت تبرئته بصورة مثيرة للجدل من تهمة قتل زوجته السابقة وصديقها. وقد تذمر قاضي المحكمة من أن كل محلف شارك في تلك الهيئة شارك أيضا في شكل معين من مشروع لكتاب جديد عن تلك القضية. يوافق المراقبون القانونيون أن المحلفين يملكون حرية التعبير التي ضمنها التعديل الأول للدستور التي تمنحهم حق الكتابة حول القضية التي خدموا فيها، ولكن يعتقد معظم النقاد أنه من الممكن أن تترك هذه الممارسة تأثيراً سيئاً على نظام هيئة المحلفين.

تطرح المناطق المدينية من أميركا مشاكل أخرى لنظام هيئة المحلفين لم يكن بمقدور الآباء المؤسسين التكهن بها. التغطية الإعلامية للقضايا الجديرة بنشر أخبارها أصبحت شائعة بحيث إن عملية انتقاء هيئة محلفين لا غبار عليها قد تستغرق عدة أسابيع وأحياناً أشهر. وقد نشأت مهنة استشارية جديدة متخصصة في انتقاء هيئات المحلفين تستخدم أساليب فنية متطورة لاختيار المحلفين وتستطيع أن تساعد محامي المحاكمات في الحصول على محلفين منحازين بالكامل لصالحهم. المحاكمات أمام هيئات المحلفين في قضايا شهيرة تكون في أحيان كثيرة معقدة لدرجة أن المدعى عليهم الذين يتمكنون من تحمل نفقات تعيين فِرَق قانونية مكلفة تتوفر لهم الأفضلية، وبذلك تغذي الشعور العام بأن النظام يُحابي الأثرياء.

رغم هذه المشاكل، فإن نظام هيئة المحلفين لا زال يقف على أرض صلبة في الولايات المتحدة. يملك المحلفون السلطة الرهيبة التي تملكها الدولة في معاقبة أو عدم معاقبة المواطنين. وبهذا المعنى، فإن هيئات المحلفين تتمتع بحق يفوق حق دور الدولة في السيادة، وهذا ما يجعلها موضع افتتان في العالم أجمع.

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

العدد المقدر للمحاكمات التي تجري أمام هيئة المحلفين في الولايات المتحدة هو: 154,000 (149,000 **في محاكم الولايات.** و5000 **في المحاكم الفدرالية**).

- 66 **بالمئة من المحاكمات الجنائية** (47 **بالمئة جنايات زائداً** 19 **بالمئة جنح**).
- 31 **بالمئة محاكمات مدنية**
- 4 **بالمئة محاكمات أخرى**

المصدر: دراسة مسح جهود تحسين هيئة المحلفين لكل ولاية على حدة (نيسان/أبريل 2007)، المركز القومي لمحاكم الولايات.

ملاحظة: يتجاوز المجموع 100 بالمئة بسبب تدوير الأرقام.

دور المحلف

الدكتور غراهام بيرنت

© AP Images/Mona Shafer Edwards

إن قيام المحلفين بإثبات الذنب بصورة لا مجال للشك فيها قد يُشكّل اختباراً قاسياً. ففي حين تبقى هناك إمكانية لتبرئة رجل مذنب أو امرأة مذنبة بعد المحاكمة أمام هيئة المحلفين، إلاّ أن نظام هيئة المحلفين لا زال متفوقاً على أي نظام قضائي آخر. رواية المحاكمة الجنائية الواردة أدناه هي قصة حقيقية لكن المؤلف بدّل أسماء الأفراد المعنيين فيها. الدكتور غراهام بيرنت أستاذ التاريخ في جامعة برينستون ومحرر في مجلة "كابينيت"، التي تصدر في بروكلين، بمدينة نيويورك. ألف عدة كتب شملت "محاكمة أمام هيئة محلفين"، ومنذ وقت قريب جداً نشر كتاب "محاكمة الدولة الطاغية". يُنشر هذا المقال في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، وهي بعنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين."

كيف تكون الخدمة ضمن هيئات المحلفين؟ يستطيع ملايين من الأميركيين الإجابة على هذا السؤال، كل بطريقته المختلفة. ولكن أن يكون لدى كل واحد منهم جواب، أي أن كل واحد منهم قد دخل إلى قاعة المحكمة، وشاهد أحداث المحاكمة، وجلس في نهاية الأمر ليحاكم مواطناً آخر، يعني الشيء الكثير حول المثل العليا للانفتاح والديمقراطية التي نتطلع إليها في الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة ليست بأي طريقة دولة مثالية كما أننا لا نملك أي شيء مثل النظام القانوني المثالي. ولكن تقليدنا في اتباع نظام هيئات المحلفين المكونة من مواطنين يوفر فرصة استثنائية أمام الأميركيين العاديين للمشاركة بطريقة حميمة ومتحدية في المحافظة على حكم القانون وبناء المجتمع العادل.

لا يجب أن نصور هذه المؤسسة بصورة رومانسية (من المهم أن نتذكر ان الغالبية العظمى من القضايا القانونية في الولايات المتحدة تحل بدون الرجوع إلى محاكمة أمام هيئة محلفين)، كما أن هناك دائماً خطرا في أن التشديد المفرط على الصفة المدنية للمحاكمة أمام هيئة محلفين قد يلهينا عن الأخذ في عين الاعتبار المزايا البنوية والإدارية الأعظم شأناً للممارسات

القانونية الأميركية (كالاتفاق على صفقة إقرار بالذنب). مع ذلك، يجب على أي شخص يريد فهم كيفية عمل القانون في الولايات المتحدة أن يأخذ في الحسبان هيئة المحلفين وأن يقدر دورها في المحاكم وفي حياة الأميركيين، أي أولئك الذين هم متهمون بارتكاب الجرائم والذين يتم استدعاؤهم للمساعدة في تقرير مصير هؤلاء المتهمين.

أنا مختص بالتاريخ وأدرس هذه المادة في جامعة أميركية. يشمل عملي المهني تاريخ العلوم والتكنولوجيا من القرن السابع عشر حتى القرن العشرين، ولا أملك أي خبرة قانونية نظامية. لكن قبل 10 سنوات ألفت كتاباً صغيراً حول تجربتي عندما خدمت كرئيس محلفين في محاكمة جنائية في جزيرة مانهاتن بمدينة نيويورك. حمل هذا الكتاب عنوان "محاكمة أمام هيئة محلفين" وتلقى قدراً كبيراً من الاهتمام لتصوير الصراعات التي يمر بها المحلفون للوصول إلى الحكم في قضية صعبة، ويستمر الرجوع إليه في كليات الحقوق ومن جانب صانعي القرارات للتبصر في الطرق التي تتبعها هيئات المحلفين في عملها (وأيضا في الطرق التي لا تتبعها). يتمثل هدفي من سرد ما يلي بإعطاء رسم موجز للقصة التي كتبتها بتفصيل أكبر في ذلك الكتاب وبتقديم أفكار تعكس ما تعلمته من تجربتي في هيئة المحلفين.

جريمة قتل مروعة

عندما حطم رجال الشرطة باب شقة صغيرة في مانهاتن السفلى في صيف 1999 وجدوا راندولف كافي مطروحاً على وجهه مكوماً في زاوية تحت نافذة. كان ميتاً لا روح فيه. أصيب بأكثر من 20 طعنة في أعلى ظهره، وعنقه، وأسفل جمجمته. كانت هذه الطعنات بشعة بالتأكيد ولكن الجرح القاتل كان مخفياً بالفعل: ضربة بسكين واحدة على الصدر قطعت الوريد في جسم راندولف كافي. لم يكن من المحتمل أن يبقى على قيد الحياة سوى لفترة دقائق فقط بعد تعرضه لتلك الطعنة.

عندما جلست في مقعد محلف في قاعة المحكمة في مانهاتن بعد مرور سنتين على الحادث، أتفحص الصور التي التقطت لجسم القتيل التي عرضها المدعي العام. كانت الشرطة قد عثرت على الشاب الذي استعمل السكين: مونتي ميلكراي الذي جلس ينظر مباشرة إلى الأمام مع محاميه. ادعى ميلكراي أنه كان يسير في أحد الأيام في شارع في مدينة نيويورك عندما قابل امرأة شابة جميلة فتحت حديثاً معه وأعطته رقم هاتفها، وأعطته الانطباع بأنهما سوف يتقابلان في وقت ما في المستقبل. قبل عرضها واتصل بها هاتفياً في إحدى الأمسيات وأعطته عنوان شقتها في غرينيتش فيليج. وعندما وصل إلى هناك أدخلته إلى غرفة صغيرة مظلمة قليلاً حيث جلسا على أريكة وشاهدا برنامجاً تلفزيونياً غير محتشم.

وفقط عندما بدأ الاثنان يخلعان ملابسهما، أدرك ميلكراي أن من تعرف عليها ليست امرأة على الإطلاق بل إنه كان رجلاً- وإن ذلك الرجل هو الذي وقف بينه وبين الباب. استناداً إلى أقوال ميلكراي، كان ما حصل بالتالي محاولة اغتصاب ذكر لذكر. وفي الصراع الذي دار بينهما سحب ميلكراي سكينة جيب صغيرة من سرواله وطعن مهاجمه أولاً في الصدر ومن ثم بعد أن وجد نفسه في عناق غير مرغوب طعنه عدة مرات متتالية في الظهر. وعندما انهار راندولف كافي اندفع ميلكراي نحو الباب وهرب.

على كل حال كانت هذه إحدى القصص التي سردها المتهم لكنه سرد عدة قصص أخرى.

في بادئ الأمر، ركض ميلكراي في الشوارع المكتظة

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

العدد المقدر للأشخاص الذين يتم استدعاؤهم في الولايات المتحدة كل سنة للخدمة في هيئات المحلفين: 32 مليونا.

- **العدد المقدر للاستدعاءات التي تعيدها سلطات البريد بسبب عدم تسليمها: 4 ملايين**
- **العدد المقدر للأشخاص غير المؤهلين للخدمة: (غير مواطنين، غير مقيمين، مدانون بجنايات): 3 ملايين.**
- **العدد المقدر للأشخاص المستثنين من الخدمة (أشخاص خدموا حديثاً في هيئات المحلفين، أشخاص يعملون في وظائف معينة): 2 مليون.**
- **العدد المقدر للأشخاص المعذورين لأسباب تتعلق بصعوبات مالية أو طبية: 3 ملايين.**
- **العدد المقدر للأشخاص "الذين صرفتهم" المحاكم قبل تاريخ الحضور لأن المحاكمات ألغيت أو جرى تأجيلها إلى تاريخ آخر: 8 ملايين.**
- **العدد المقدر للأشخاص الذين يتخلفون بكل بساطة عن الحضور بعد أن يتم استدعاؤهم: 3 ملايين.**
- **العدد المقدر للأشخاص الذين يلتحقون بهيئات المحلفين في كل سنة: 8 ملايين.**
- **العدد المقدر للمحلفين الذين يتم اختيارهم في كل سنة: 1.5 مليون.**

المصدر: دراسة مسح جهود تحسين هيئة المحلفين في كل ولاية على حدة (نيسان/أبريل 2007)، المركز القومي لمحاكم الولايات.

للمدينة والدماء تلطخ جسمه (قطع تقريباً إصبعه بالكامل وهو يصوب طعنات سكينه)، وطلب المساعدة من المارة وتوجه إلى مستشفى حيث ادعى أن عصابة من الرجال البيض هاجموه وضربوه (ميلكراي وكافي هما رجلان أسودان). وفقط في وقت لاحق عندما تسلمه رجال الشرطة من المستشفى ووجهوا إليه التهمة بقتل كافي، اعترف بأنه كان القاتل، وأعطى تبريراً لما قام به القصة الخيالية للإغراء والهوية الخاطئة (كان العثور على ميلكراي حدساً جيداً من قبل الشرطة: يطوف أفراد الشرطة السرية دائماً في المستشفيات المحلية بحثاً عن أشخاص بأيد مصابة بجروح بعد عملية طعن لأن من السهل جداً أن يجرح الشخص نفسه عندما يطعن شخصاً بسكين بصورة متتالية) وكما حصل عندما وقف في المحكمة للدفاع عن نفسه من تهمة القتل، عدل ميلكراي قصته مرة أخرى مدعياً في هذه المرة أنه قابل كافي من خلال نظام ضرب المواعيد عبر الهاتف، ولكنه أصر على الاعتقاد بأن كافي كان أنثى في الجزء المتعلق بمحاولة الاغتصاب.

الاستدعاء للخدمة

كيف حصل أن وجدت نفسي متورطاً بكل هذه الأمور المزعجة؟ حسناً، كمواطن صالح سجلت اسمي للتصويت. وكان ذلك كل ما تطلبه دورة عجلات البيروقراطية. في تلك الأيام كنا نستأجر أنا وزوجتي، شقة صديق لنا بعد أن أكملنا دراستنا وانخرطنا في حياتنا المهنية. كانت زوجتي تعمل كمنظمة سياسية على المستوى الشعبي وكنت أحاول أن أحوّل أطروحتي لنيل شهادة الدكتوراه إلى كتاب آملاً أن أجد وظيفة كمدرس.

كنا منشغلين جداً، ولذلك غضبت للغاية عندما تلقيت عبر صندوق البريد إشعار استدعائي للقيام بمهمة محلف في مبنى المحكمة الواقعة جنوب المكان حيث نسكن. تذمرت ولكني ذهبت وجلست في منطقة الانتظار الواسعة لمدة يوم أو ما شابه ذلك بينما كانت الأسماء تسحب من اسطوانة يانصيب كبيرة ويوجه الناس إلى مختلف قاعات المحاكم.

عندما أُعلن اسمي، كنت لا أزال أعتقد أنه من غير المحتمل أن انتهي فعلاً بالجلوس مع هيئة المحلفين، لأن كل محلف محتمل كان يطلب منه أن يمر بعملية تعرف باسم اليمين الذي يؤديه المحلف، حيث يطرح المحامون والقاضي مجموعة من الأسئلة للحصول على "إحساس" بأن الشخص ملائم للخدمة كمحلف في القضية. هناك عدة طرق مختلفة لإخراجك من العملية (مثلاً إذا اعترفت بأنك متعصب عرقياً أو خائف جداً، او إذا كانت لديك فكرة قوية حول القضية)، وافترضت بأنني سوف اعتبر غير ملائم بطريقة أو بأخرى.

لكن كلا. رغم أنني أجبت عن العديد من الأسئلة متشبثاً برأيي (مثلاً، قلت إني اعترض على عقوبة الإعدام واني غير متأكد من اني أستطيع الحكم بضمير مرتاح على متهم قد تقرر الولاية إعدامه)، أبقيت في الخدمة وبالفعل عينت رئيساً لهيئة المحلفين المكونة من 12 أميركياً مختلفين للغاية. أربعة رجال، ثماني نساء، تسعة من البيض، اثنان من السود ولاتيني واحد، حوالي نصفهم دون 30 عاماً، حوالي نصفهم كانوا مهنيين يمارسون مهنة من نوع آخر، وتمكنّا من أن نتعرف على بعضنا البعض بصورة جيدة خلال الأسابيع الثلاثة التي تبعت ذلك.

من المستحيل بالنسبة لي أن أعيد عرض كافة الانعطافات والالواءات في الشهادات التي سمعناها أو أن أصور بدقة التوتر الذي ساد خلال الأيام الأربعة التي أمضيناها سوية في مداولات معزولة للاتفاق على قرارنا. في قضايا خطيرة كالتي ننظر بها، ليس من غير المألوف احتجاز المحلفين في ما يشبه السجن في الولاية بينما يعملون للحصول على إجماع حول القضية المطروحة، ولذلك لم يكن يُسمح لنا بالذهاب إلى المنزل ولا بالتحدث مع عائلاتنا خلال الساعات الست والستين التي استغرقها اتخاذ قرارنا النهائي. كان يصطحبنا ضباط محاكم مسلحون ونبقى في الفنادق طوال الليل تحت مراقبة الحراس.

كل ذلك كان أكثر بكثير من درس مبهج في علم التربية. كانت المواجهة مربكة مع سلطة الولاية والمسألة الشنيعة المطروحة. كنا في بوتقة واحدة، خلف الأبواب المغلقة لغرفة هيئة المحلفين نكافح لفهم مسؤولياتنا ولنفهم معنى الكمية الكبيرة من الأدلة المتعارضة والمعقدة. ذرفت دموع وحصلت مشادات، حالات صمت عاطفية، أحاديث حول الله، والشاذين، والحقيقة، والعدل. كانت المداولات ديمقراطية ولكنها اتسمت بالشدة وكأنها رياضة خشنة.

الحُكم

قبل كل شيء، جاهدنا لكي نفهم ما يعني أن على الولاية ان تثبت قضيتها "بصورة لا مجال للشك فيها". إن ذلك المعيار عالٍ جداً. وعندما يدعي المُدعى عليه بانه كان يعمل للدفاع عن النفس، يقع عبء الإثبات على الدولة التي يتوجب عليها عندئذ أن تثبت بصورة لا مجال للشك فيها بأن المدعى عليه لم يكن في حالة دفاع عن النفس. يدخل رجلان إلى غرفة ويخرج واحد منهما منها مدعياً بأنه كان يدافع عن نفسه، دون وجود شهود ودون دليل سابق لارتكاب جريمة عنيفة من قبل أحد الطرفين. من يستطيع القول "بصورة لا مجال للشك فيها" إن المتبقي على قيد الحياة كان يكذب؟

لم نستطع. وفي النهاية، أصدرنا حكمنا بالبراءة.

لم يعن ذلك أننا كنا سعداء بحكمنا. لم يعجبنا المدعَى عليه. واعتقدنا بأن من المحتمل أنه كان يكذب بشأن المسألة بكاملها. فكرنا أنه من المحتمل جداً أن يكون قد قتل كافي، ومن الممكن أن يكون عشيقه، ولكنا أدركنا أيضاً أنه لم يُطلب منا أن نفكر بما هو ممكن أو محتمل. فالمطلوب منا أن نبني أقوالنا على ما تم إثباته بصورة لا مجال للشك فيها.

هل جرى تحقيق العدالة في قاعة محكمتنا؟ بصراحة لست متأكداً على الإطلاق أنه جرى ذلك. هل طبقنا القانون حسب ما أبلغنا به؟ اعتقد أننا فعلنا ذلك. ذكرنا أنفسنا ونحن نغادر غرفة

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

متوسط مدة المحاكمة أمام هيئة محلفين: خمسة أيام للمحاكمات الجنائية. أربعة أيام للمحاكمات المدنية.
متوسط مدة مداولات هيئة المحلفين: أربع ساعات في المحاكمات الجنائية والمدنية.

المصدر: دراسة مسح جهود تحسين هيئة المحلفين في كل ولاية على حدة (نيسان/أبريل 2007). المركز القومي لمحاكم الولايات.

المحلفين أن الحكم "غير مذنب" لا يعني البراءة.

لماذا كان عبء الإثبات عالياً إلى هذه الدرجة؟ تعلمنا قدراً كبيراً حول ذلك من خلال خدمتنا في هيئة المحلفين بالذات لأنه لاح لنا من خلال فقداننا للحرية لأربعة أيام من العزل، ظلال السلطة المخيفة التي تملكها الدولة، والتي توفر في نهاية الأمر لكل مواطن مواطنين آخرين للدفاع عنه. كان هذا بالنسبة لي الدرس الأعمق من خدمتي في هيئة المحلفين وهو درس لن أنساه أبداً على الإطلاق.

يسألني الناس في بعض الأحيان إذا كنت اعتقد أن نظام هيئة المحلفين يعمل جيداً. توصلت إلى أن أجيب عن هذا السؤال في إعادة صياغة نكتة وينستون تشرشل الشهيرة حول الديمقراطية التي وصفها فيها بأنها أسوأ نوع من الحكم، فيما عدا غيره من أنواع الحكم الأخرى. من أجل بناء المجتمع يجب علينا أن نعاقب بعضنا البعض عن الجرائم. من يجب أن يتخذ ذلك القرار المحتمل أن يقضي بحكم الإعدام؟ الجواب في الولايات المتحدة هو "هيئة محلفين من النظراء". لن تكون بالتأكيد جميلة دائماً ولكن هل أن البدائل أفضل منها؟ هل أنت متأكد؟

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

مسرد مصطلحات المحاكمات

الاستئناف (Appeal): (اسم) مراجعة محكمة أعلى لحكم أو قرار أصدرته محكمة أدنى منها.

الاستدعاء إلى المحكمة (Arraignment): (اسم) اجراء يتم بموجبه إحضار المتهم بجريمة أمام المحكمة لتوجيه التهمة رسمياً إليه والإجابة عليها. أنظر أيضاً كلمة "تقرير الاتهام".

توقيف (Arrest): (اسم) إلقاء القبض على شخص واعتقاله إما بموجب أمر توقيف أو عند وجود سبب مرجّح. والمحتجز هو الشخص الذي يتم احتجازه.

كفالة (Bail): (اسم) دفع مبلغ من المال او ممتلكات إلى محكمة للحصول على إطلاق سراح مؤقت للمتهم وضمان حضوره إلى المحكمة في تاريخ لاحق. في الولايات المتحدة، تحدد الكفالة للجرائم الثانوية أحياناً استناداً إلى الغرامة القصوى المحددة للجرم، وتسمح للمتهم بإيداع كفالة وتجريده منها لتأمين حضوره جلسات الاستماع. (فعل) الحصول على إطلاق سراح متهم من خلال إيداع مبلغ نقدي أو أملاك (ويقال "كفلت الأخت أخيها.")

تهمة (Charge): (اسم) اتهام. (فعل) يتهم شخصاً بارتكاب جريمة

محاكمة مدنية (Civil trial): (اسم) محاكمة تجري بموجب القانون المدني المتصل بالعلاقة بين مواطن خاص وآخر وبين مواطن خاص وشركة تجارية، أو بين شركة تجارية وشركة أخرى.

طعن غير مباشر(Collateral attack) : (اسم) تحدي شرعية أو دستورية سجن شخص، مثلاً التماس لأمر إحضار شخص. من المحتمل أن يدعي التحدي وجود أخطاء في المحاكمة أو صدور حكم غير قانوني.

الشكوى (Complaint): (اسم) تهمة رسمية لارتكاب جريمة تقدم إلى الشرطة أو من جانبها، إلى المحكمة عند اول ظهور للمتهم أمام المحكمة.

إدانة (Conviction): (اسم) في قضية جنائية، حكم يدين المتهم بارتكاب جريمة.

محاكمة جنائية (Criminal trial): (اسم) محاكمة تجري بموجب قانون الجنايات، وتتعلق بجرائم ترتكب ضد الدولة بالذات، أو أعمال قد تكون موجهة ضد فرد ولكنها تعتبر خطرة على المجتمع ككل. على سبيل المثال، السلب بقوة السلاح أو الاغتصاب.

المدعى عليه (Defendant): (اسم) شخص يتم إحضاره أمام المحكمة لاتهامه بارتكاب جريمة.

محامي الدفاع (Defense counsel): (اسم) محامي يمثل شخصاً متهماً في محكمة جنائية محلية، أو في محكمة الولاية أو في محكمة فدرالية. ينص التعديل السادس للدستور الأميركي (أنظر أدناه) جزئياً على أنه "في جميع المحاكمات الجنائية، سوف يتمتع المتهم ... بمساعدة محامٍ للدفاع عنه."

استطلاع (Discovery): (اسم) العملية التي يتم بموجبها تعرف المحامين على قضية خصمهم استعداداً للمحاكمة، بما في ذلك طلب الحصول على وثائق وبيانات شفهية.

دليل إثبات (Evidence): (اسم) أي شيء يتم استلامه (أو قبوله) في اجراء قانوني يتجه إلى إثبات أو إنكار صحة واقع متنازع حوله. يجوز ان يكون الإثبات دليلاً مادياً كقطعة سلاح أو ملابس ملوثة بالدم أو غير مادياً، كالشهادة التي يدلي بها شاهد.

هيئة محلفين كبرى (Grand jury): (اسم) هيئة مؤلفة من مواطنين يجلسون لفترة زمنية للاستماع إلى إثباتات يعرضها المدعي العام بغية تحديد ما إذا كان قد تم ارتكاب الجرائم فعلاً. يجوز ان تستمع هيئة المحلفين الكبرى إلى قضايا عديدة خلال فترة انتدابها. لكن إذا قررت غالبية أعضاء هيئة المحلفين الكبرى بأن جريمة قد ارتكبت فعلاً وان شخصاً محدداً بالاسم قد ارتكبها بصورة محتملة بعد سماع الشهود وتفحص إثباتات المدعي العام، تصدر الهيئة "لائحة اتهام حقيقية" توجه التهمة بارتكاب جريمة إلى المشتبه به.

أمر إحضار (Habeas corpus): (اسم) مناورة قانونية قديمة تستعمل لإحضار سجين أمام المحكمة، وعادة لتحديد ما إذا كانت الحكومة لديها أية أسباب قانونية لاحتجازه. يعود هذا الأمر إلى عام 1215 في إنكلترا وقد ورد ذكره في الدستور الأميركي. أنظر أيضاً "طعن غير مباشر".

سماع دعوى (Hearing): (اسم) إجراء قضائي تتلقى المحكمة

بموجبه إثباتات حول مسألة محددة او تستمع إلى نقاش حول نقطة قانونية. يجوز ان تجري جلسات سماع الدعوى قبل أو خلال أو بعد المحاكمة أو الاستئناف.

لائحة اتهام (Indictment): (اسم) وثيقة رسمية تمثل قرار هيئة المحلفين الكبرى وتتهم بموجبها شخصاً او أشخاص بارتكاب جريمة (''لائحة اتهام حقيقية'').

هيئة محلفين (Jury): (اسم) هيئة مؤلفة من المواطنين يتراوح عدد أعضائها عادةً بين 6 و12 شخصاً، يستمعون للإثباتات المقدمة خلال المحاكمة ويقررون الحكم (''مذنب'' أو ''غير مذنب'')، كما يجوز أيضاً اختيار محلف واحد أو أكثر للحلول مكان محلف يصبح عاجزاً خلال محاكمة ولا يستطيع تأدية واجباته.

طلب خاص يوجه إلى المحكمة (Motion): (اسم) طلب بأن تصدر المحكمة قرارها بالنسبة لمسألة محددة، مثلاً، إذا كانت إثباتات مُعيّنة، بما في ذلك الاعتراف بالذنب، مقبولة في المحاكمة، أو ما إذا كان من المبرر اجراء محاكمة جديدة، نظراً لوجود أخطاء تقدم عادةً طلبات تقديم الخدمات الخاصة، مثل تعيين شهود خبراء من خلال طلب يوجهه المحامي إلى المحكمة شفهياً أو كتابة. يجوز تقديم الطلبات الخاصة إلى المحكمة قبل أو خلال أو بعد المحاكمة أو الاستئناف.

طلب خاص لإصدار حكم بالبراءة (Motion for judgment of acquittal): (اسم) طلب يقدمه محامي الدفاع بأن يصدر القاضي حكماً ببراءة المتهم استناداً إلى فشل المدعي العام في تقديم دليل يثبت ذنبه بصورة لا مجال للشك فيها. يقدم مثل هذا الطلب عادةً في مرحلة مبكرة من المحاكمة بعد تقديم المدعي العام لمرافعته، أو، وإذا ردت المحكمة الطلب، يعاد تقديمه بعد صدور قرار المحكمة برد موافقة المدعي العام.

دفع أو جواب المدعى عليه (Plea): (اسم) في الإجراءات الجنائية التي تنظر فيها المحكمة الأميركية، برد المدعى عليه عادةً ''بعدم الذنب'' عند ظهوره الأولي أمام المحكمة أو المسؤول القضائي. في وقت لاحق، وإذا بررت الظروف ذلك، يجوز للمدعى عليه ان يُغير دفاعه إلى ''مذنب'' ويعترف بموجب ذلك بالتهم الموجهة إليه أو قد يستمر في التأكيد على حقه في المحاكمة وان تقرر المحكمة إن كان مذنباً، ويتم ذلك في أحيان كثيرة أمام هيئة محلفين. في قضايا خاصة، قد يدافع المدعى عليه، من خلال محاميه، عن نفسه بالادعاء ''بعدم الذنب بسبب الجنون'' وفي هذه الحالة يتوجب على محامي الدفاع أن يثبت بان من غير الممكن تجريم متهم عن مسؤولية أعماله بسبب إصابته بمرض عقلي خطير. أو بإعاقة خطيرة. (فعل) يرافع- يدخل في عملية الدفاع عن نفسه.

صفقة إقرار بالذنب (Plea bargain): (اسم) اتفاق يتم بين المدعى عليه والمدعي العام يوافق بموجبه المدعى عليه ان يقر بذنبه مقابل الحصول على اعتبار لصالحه مثل توجيه تهمة اقل شدة او إصدار حكم متساهل عليه.

جلسة استماع تمهيدية (Preliminary hearing): (اسم) جلسة استماع دعوى جنائية قبل ان يقرر المسؤول القضائي ما إذا كانت توجد إثباتات كافية لإجراء محاكمة الموقوف أو يتوجب رفع القضية إلى هيئة محلفين كبرى لإصدار لائحة الاتهام المحتملة.

التحقيق السابق للحكم (Presentence investigation): (اسم) تحقيق مفصل لخلفية المتهم المحكوم عليه يجريه عادةً موظف لدى المحكمة يعرف باسم مراقب السلوك، ويقدمه إلى القاضي الذي سوف يصدر الحكم على المدعى عليه. بصورة مثالية، يُشكّل هذا التقرير تحليلاً موضوعياً للمدعى عليه ولجريمته، ويلقي الضوء على أية وقائع قد تميل إلى تشديد او تخفيف الحكم.

تقرير الاتهام (Presentment): (اسم) الظهور الأول للمتهم أمام مسؤول قضائي حيث يقرأ عليه التهم الموجهة ضده ويتم تقرير إمكانية تقديم كفالة. يسبق هذا الاتهام الإحضار الرسمي للمتهم في حال كان قد جرى سجنه قبل إدانته من جانب هيئة محلفين كبرى.

السبب المرجّح (Probable cause): (اسم) اعتقاد منطقي بأن

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

لكي يكون الشخص مؤهلاً للخدمة في هيئات المحلفين في معظم محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية، يجب ان يكون مواطناً أميركياً، مقيماً في المنطقة الجغرافية التي تخضع للسلطة القضائية للمحكمة، وفي سن 18 أو اكبر، وقادراً على التكلم باللغة الإنجليزية وفهمها وليس واقعاً في حالة عجز قانوني (إدانة بجناية أو غير مؤهل).

المصدر: تنظيم محاكم الولايات، 2004، وزارة العدل الأميركية، مكتب الإحصاءات القضائية.

الجريمة قد حصلت، او تحصل او سوف تحصل وهو اعتقاد كافٍ لتبرير سجن شخص أو تفتيش منزله او مصادرة أملاكه. يوصف هذا الاعتقاد في أحيان كثيرة على انه أكثر من مجرد شك محض.

المدعي العام (Prosecutor): (اسم) محامٍ يمثل الحكومة (المحلية، أو في الولاية، أو الفدرالية) في المحاكمات الجنائية.

مرافعة المدعي العام (Prosecutor's case-in-chief): (اسم) في المحاكم الأميركية يعرض المدعي العام عادةً دعوى الحكومة أولاً، ويجب أن تكون الإثباتات قوية بدرجة كافية من جميع جوانبها، بحيث إذا لم يتمكن المتهم من رد الاتهامات الموجهة ضده، قد يبرر ذلك صدور إدانة. أما إذا كانت الإثباتات ضعيفة فقد يحق للمتهم الحصول على حكم براءة عند انتهاء مرافعة المدعي العام. انظر أيضاً "طلب خاص لإصدار حكم بالبراءة"، و"قضية رد مرافعة المدعي العام."

قضية رد المدعي العام (Prosecutor's rebuttal case): (اسم) بما ان الحكومة تتحمل عبئاً ثقيلاً كي تدخل الشك في البراءة المزعومة للمتهم، يحق للحكومة ان تقدم إثباتات إضافية بعد ان يقوم المتهم بتقديم دفاعه. لكن في حال لم يقدم المتهم إثباتاته الخاصة، لا يحق للحكومة ان تقدم قضية رد، نظراً لعدم وجود إثباتات إضافية لردها.

الحق في الحصول على محامي دفاع (Right to counsel): (اسم) يضمن التعديل السادس للدستور الأميركي لكل شخص متهم بارتكاب جريمة حق الحصول على محامي دفاع للمساعدة في الدفاع عنه. يوظف يستعين المتهم بمحامٍ من اختياره الخاص إذا كان يستطيع تحمل أتعابه، ولكن بخلاف ذلك تعين المحكمة محامياً من مكتب محامي الدفاع العام أو من نقابة المحامين الخاصين للدفاع عن المتهم.

أمر تفتيش(Search warrant) – أنظر أمر توقيف

حكم (Sentence): (اسم) عقوبة تفرض على متهم بعد إدانته، مثل غرامة او فترة سجن. يحق لخمسة وثلاثين ولاية أميركية وللحكومة الفدرالية أن تفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم القتل أو الخيانة العظمى.

التعديل السادس (Sixth Amendment): (اسم) مادة في الدستور الأميركي تدرج العديد من الحقوق التي تمنح لأشخاص متهمين بارتكاب جرائم في المحاكم الأميركية من اجل حمايتهم وضمان حصولهم على محاكمة عادلة. ينص هذا التعديل على انه "في كافة المحاكمات الجنائية سوف يتمتع المتهم بحق الحصول على محاكمة سريعة وعادلة، من قبل هيئة محلفين غير منحازين في الولاية او المقاطعة التي ارتكبت فيها الجريمة، ... وان يتم إبلاغه شفهياً بطبيعة وسبب التهمة. وان يواجه الشهود ضده، وأن يحصل إلزامياً على شهود لصالحه، وأن يحصل على مساعدة من محامي دفاع للدفاع عنه (ملاحظة: تمّ التصديق على الدستور الأميركي من قبل معظم الولايات الثلاثة عشرة الأصلية بحلول عام 1789. تعرف أيضاً التعديلات العشرة الأول للدستور الأميركي التي تمت المصادقة عليها عام 1791 على أنها ميثاق الحقوق.)

أمر استدعاء (Subpoena): (اسم) وثيقة (أو أمر) تستدعي شخصاً للإدلاء بشهادته او تقديم وثائق أمام محكمة أو هيئة محلفين كبرى.

الشهادة (Testimony): إثبات يعطيه شاهد تحت القسم في المحكمة.

المحاكمة (Trial): (اسم) إجراء قضائي رسمي لتلقي الإثباتات وإصدار قرار المحلفين، مثل تحديد ما إذا كان المتهم مذنباً أو غير مذنب. قد يكون "الباحث عن الحقيقة" في المحاكمة هو قاضي مع هيئة محلفين أو قاضي بمفرده.

الحكم أو القرار (Verdict): قرار يصدره "الباحث عن الحقيقة" (القاضي أو هيئة المحلفين) عند انتهاء المحاكمة. في المحاكمة الجنائية يكون القرار "مذنباً" او غير مذنب". عند عدم توصل هيئة المحلفين إلى اتفاق حول قرار (هيئة محلفين مشنوقة")، يمكن تبرير اجراء محاكمة جديدة او يستطيع المدعي العام ان يصرف النظر عن التهم حسب استنسابه.

أمر تفتيش وأو توقيف (Warrant): مذكرة أو أمر تصدره محكمة او مسؤول قضائي يسمح بتفتيش مسكن او مصادرة أملاك (أمر التفتيش) أو أمر توقيف شخص (أمر توقيف).

شاهد (Witness): (اسم) شخص يدلي بشهادته تحت إدلاء القسم وبمعرفة فعلية لحقيقة ينظر فيها في قضية. يجوز استدعاء شهود وتوجيه الأسئلة إليهم (فحصهم) من قبل المدعي العام او محامي الدفاع او من قبل الاثنين. عندما ينتهي الشاهد من الإدلاء بشهادته المباشرة، منح الطرف الآخر فرصة للتأكد من صحة أقوال الشاهد بتوجيه أسئلة قد توضح بصورة إضافية الوقائع او بخلاف ذلك تضعف شهادة الشاهد.

أمر قضائي (Writ): (اسم) أمر تصدره محكمة يأمر بتنفيذ أو عدم تنفيذ عمل معين.

أعد هذا المعجم جاك كينغ، مدير الشؤون العامة والاتصالات، الجمعية القومية لمحامي الدفاع في الجنايات، واشنطن، العاصمة.

TYPICAL FEDERAL CRIMINAL PROSECUTION

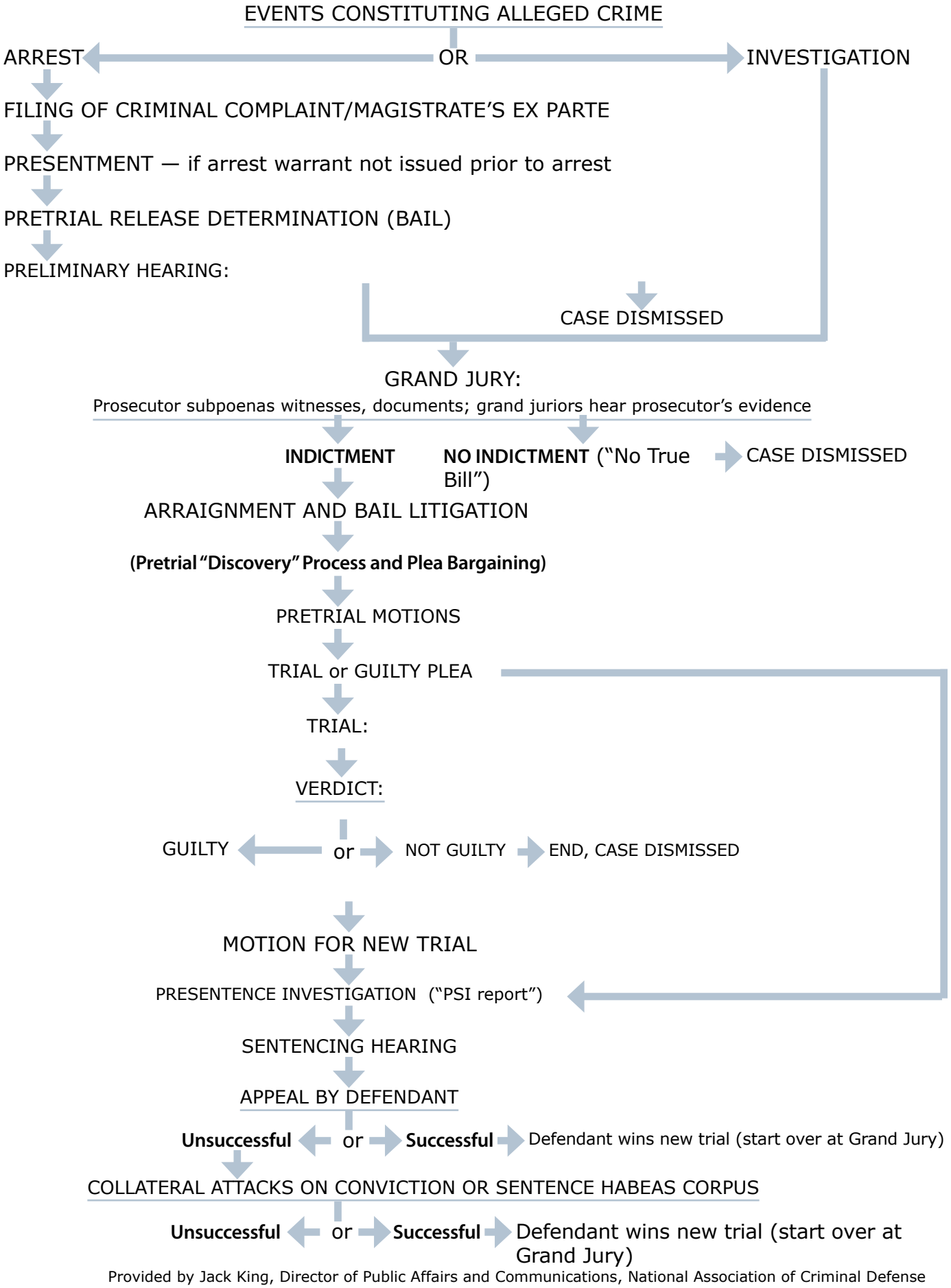

Provided by Jack King, Director of Public Affairs and Communications, National Association of Criminal Defense Lawyers, Washington, D.C.

دور القاضي

ريكاردو أم أوربينا

© AP Images/Bill Robles

يحتاج القاضي لأن يجعل المحلفين يفهمون أنهم، مثل القضاة المنتدبين، ملزمون تحت القسم بأن يكونوا عادلين. ريكاردو أم أوربينا هو قاض في محكمة أميركية في العاصمة واشنطن. يُنشر هذه المقال في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، التي تحمل عنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة المحلفين."

عندما يحيل القاضي قضية للمحاكمة أمام هيئة محلفين، تكون مهمته هي تنظيم، وتسهيل والإشراف على عملية سوف تعطي حصيلة تستند إلى تقييم عادل وغير متحيز للإثباتات المُقدّمة في القضية. يلعب المحامي الذي يمثل كل طرف في القضية دوراً مُكملاً في انتقاء المحلفين الذين يتوجب عليهم أن يعملوا بدون انحياز أو تحامل عند أداء مهمتهم. لكن القاضي هو الذي يكون مسؤولاً عن تأمين نزاهة الإجراءات من خلال التحقق أن المحامين يؤدون وظيفتهم بصورة صحيحة ضمن حدود مهمتهم.

يحكم القاضي على المسائل قبل وخلال المحاكمة بحيث يسمح أو لا يسمح للمحلفين بأخذ الإثباتات المُقدمة من قبل المحامين في عين الاعتبار. في هذا السياق، يعطي القاضي أعضاء هيئة المحلفين تعليمات في بداية المحاكمة، وخلالها وعند انتهائها لتوجيههم في عملية التدقيق العادل للشهادات والوثائق وغير ذلك من الإثباتات المقدمة في القضية لأخذها بعين الاعتبار خلال المحاكمة. يحثّ القاضي، بما يقوم به، هيئة المحلفين على أن تأخذ في عين الاعتبار القضايا بصورة حيادية بينما تنتظر اكتمال المحاكمة.

أقول للمحلفين في بداية كل محاكمة إن الحرية التي نتمتع بها للقفز إلى الاستنتاجات في الحياة اليومية يجب ان نتخلى عنها من أجل هذه المحاكمة. بدلاً من ذلك، يجب على المحلفين ان يعتبروا أنفسهم "قضاة منتدبين" أقسموا اليمين لتحقيق العدالة مثلي. هذه الصورة العالية التي أعطيها عن نفسي تساعد المحلفين على فهم الأهمية الرصينة لمهمتهم.

خلال ما يزيد عن 28 سنة كقاضٍ، أنشأت ثقة كبيرة في أوساط هيئات المحلفين. يصدر المحلفون دائماً تقريباً أحكاماً أوافق عليها. تعلّمت بأن المحلفين، بغض النظر عن مدى ترددهم في الاشتراك في عملية المحاكمة عندما تمّ اختيارهم في بادئ الأمر، يصبحون منغمسين بعمق ومكرسين لمهمة التقييم العادل للإثباتات.

فمثلاً في القضايا الجنائية، يلتزم المحلفون بمبدأ أن المتهم يبقى بريئا إلى أن يثبت العكس بطريقة لا تقبل الشك. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب القانون، والدستور الأميركي وتعليمات القاضي، فإن مسؤولية إثبات الذنب تقع حصرياً على الحكومة. يفهمون انه لا يطلب أبداً من المتهم أن يثبت براءته. وافق محلفون سابقون على التحدث مع محامين يتابعون مقرراً أكاديمياً أدرسه حول هيئة المحلفين الاميركيين. في أحيان كثيرة، يشرح هؤلاء المحلفون إلى طلاب الصف بأنهم كانوا يعتقدون بأن الشخص المتهم ارتكب الجريمة ولكنهم مع ذلك صوتوا لتبرئته لأن الإثباتات التي قدمتها الحكومة لم ترق إلى تأكيد الوقائع بطريقة لا تقبل الشك.

البقاء على الحياد

مهمة البقاء على الحياد إلى ان يكتمل عرض الأدلة الثبوتية تكون في أحيان كثيرة صعبة أيضاً بالنسبة للقاضي. ففي قضية نظرت فيها قبل عدة سنوات، اتهمت الحكومة رجلاً بارتكاب عدة جرائم تمثلت بممارسة أعمال مشينة مع العديد من الأولاد في سن الرابعة عشرة. كانت الادعاءات فظيعة خاصة لأن المتهم كان مصاباً بفيروس نقص المناعة المكتسب/الأيدز ولكنه لم يستعمل واقيا ذكريا خلال العلاقة الجنسية مع هؤلاء الأولاد.

خلال الجلسات التي أجريت قبل المحاكمة، قررت أنه لا يمكن استعمال بعض الإثباتات التجريمية من قِبَل الادعاء العام نظراً لأن الشرطة انتهكت الحقوق الدستورية للمتهم خلال الإجراءات التي قادت إلى إلقاء القبض عليه. هذا القرار أضعف موقف الحكومة ولكن الإثباتات الباقية كانت قوية وكافية لإدانة المتهم بمعظم الاتهامات الموجهة إليه.

تتطلب عملية اختيار أعضاء هيئة المحلفين طرح الأسئلة بهدف تحديد المحلفين المحتملين الذين لا يستطيعون تقييم الإثباتات بطريقة حيادية وغير منحازة. ذكر عدة محلفين خلال اليمين الذي يؤديه طرح الأسئلة عليهم قبل المحاكمة أن موضوع التهم لوحده كان كافياً ليؤثر على تفكيرهم حول القضية وحول براءة المدعى عليه. أشاروا بصراحة إلى أنهم قد لا يستطيعون الافتراض بأن المدعى عليه بريء. رفض محلفون محتملون الانضمام إلى هيئة المحلفين لأن أفراد عائلاتهم أو أصدقاءهم قد تعرضوا لنوع ما من التعدي الجنسي على الأطفال. وشعر آخرون بأن الشهادة المتوقع تقديمها خلال المحاكمة قد تمس شعورهم بدرجة تمنعهم من البقاء موضوعيين عند تقييم قضية المدعى عليه.

استمرت عملية اختيار أعضاء هيئة المحلفين عدة أيام واستغرقت المحاكمة شهرين لتقديم الأدلة الثبوتية وأسبوعين آخرين من المداولات بين المحلفين قبل ان يصلوا إلى قرارات إدانة المتهم في معظم الادعاءات. لكن لم يصدر المحلفون قرارات إدانة بالنسبة لجميع الادعاءات. عندما راجعت شخصياً الإثباتات المتعلقة بالادعاءات التي تمّ تبرئتها، أصبح واضحاً لي أن هيئة المحلفين قامت بمهمتها بصورة جيدة، لأنه بالفعل كان ينقص هذه الادعاءات نوعية الإثبات المطلوب للإدانة.

العلاقة التي تتطور في أحيان كثيرة بين هيئة المحلفين والقاضي الذي ينظر في القضية هي علاقة ثقة. يثق المحلفون بالقاضي لكي يعطيهم ما هو مطلوب بموجب القانون ووفق توجيهاته الخاصة لتقييم القضية بصورة عادلة. يعهد القاضي إلى هيئة المحلفين بالمسؤولية النهائية في إقامة العدالة. عندما أعود إلى الوراء إلى سنوات خدمتي على منصة القضاء، أجد أن ما يزيد عن 95 بالمئة من القضايا التي تمت محاكمتها أمامي بواسطة هيئة محلفين، أصدرت هيئة المحلفين قرارات مدعومة بأدلة ثبوتية.

© CinemaPhoto/Corbis

12 رجال غاضبون (1957)- عندما يبدأ الفيلم، يطرح العضو رقم 8 في هيئة المحلفين (يقوم بالدور هنري فوندا، الخامس من اليسار) الصوت الوحيد غير مذنب في قضية تتعلق بمراهق لاتيني اتهم بقتل والده. في غرفة هيئة المحلفين الحارة والمكتظة، يتصارع الرجال عاطفياً مع تحيزاتهم ونقاط ضعفهم الشخصية بينما يساهم بعضهم في تقديم تبصرات شخصية تبدأ بإثارة الشكوك حول مدى رجحان كفة الأدلة الظرفية التي تشير إلى ذنب الصبي.

© John Springer Collection/Corbis

رجل لكافة الفصول (1966)- المحلفون، الذين يتبعون رغبة الملك الإنكليزي هنري الثامن (لعب الدور روبرت شو، إلى اليسار) لا يتداولون حتى فيما بينهم قبل إدانتهم الخاطئة لقاضي القضاة توماس مور (لعب الدور بول سكوفيلد، إلى اليمين) بالخيانة والحكم عليه بالإعدام. لا يسعى مور إلى الاستشهاد، ولكنه لا يستطيع التخلي عن إيمانه الديني من خلال الموافقة على طلاق هنري من الملكة العاقر كاترين اوف اراغون كي يتمكن من الزواج من آن بولين.

المحاكمات أمام هيئات المحلفين: معارضتها

بيتر جي فان كوبن

نظام المحاكمة أمام هيئة المحلفين مُعقّد ومكلف لدرجة أنه يُرغم معظم المدعى عليهم على قبول مساومات الإقرار بالذنب سراً. في القضايا القليلة نسبياً التي تحال إلى المحاكمة، يدرس المحلفون في أحيان كثيرة مسائل تقنية تفوق قدراتهم. بيتر جي فان كوبن أستاذ في علم النفس القانوني في كلية الحقوق في جامعة ماتسريتش وكلية الحقوق في الجامعة الحرة، الموجودتين في هولندا. تُنشر هذه المعلومات في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، التي تحمل عنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين."

تزور طبيبك في أحد الأيام. ترحب بك هناك هيئة مكونة من 12 فرداً. تخبرك بمرح السيدة التي تبدو أنها رئيسة الهيئة أن هذه الهيئة سوف تحل محل طبيبك خلال الشهر القادم. وتضيف بثقة: "لا تقلق يا عزيزي، مُعظم ما يقوم به الأطباء يعتمد على الفطرة السليمة في أي حال". ماذا تعمل في هذه الحالة؟

في الواقع، أن ما قالته رئيسة الهيئة صحيح: فمعظم ما يقوم به الأطباء يعتمد على الفطرة السليمة. ولكن جزءا مهما من عملهم لا يعتمد على الفطرة السليمة. وهذا الجزء هو الجزء الحيوي لعمل طبيبك. والأكثر حيوية من ذلك، ربما، هو أن طبيبك قادر على التمييز بين القضية الصعبة الغريبة والحالة الخطرة لمريض وبين المرض المتوسط العادي.

المدعى عليه الذي يدخل إلى قاعة محكمة ويقرر عدم الدخول في مساومة الإقرار بالذنب يواجه بمثل هذه المجموعة المرحة من المحلفين. هم موجودون هناك لتقييم الإثباتات وتقرير ما إذا كان المدعى عليه مذنباً أم لا، والسؤال المطروح هو ما إذا كانت هيئة المحلفين هذه أفضل من أي بديل آخر. وسوف أناقش لاحقاً ما أعنيه بكلمة بديل.

قد يفضل بدون شك كل شخص بالطبع طبيباً لديه شهادة تخصص على طبيب عام - هيئة محلفين. وينطبق ذلك على كافة المهنيين تقريباً. لذلك فالسؤال الأول هو: هل أن اتخاذ القرار

يتبع في الصفحة 23

المحاكمات أمام هيئات المحلفين: رأي مؤيد

نيل فيدمار

المحاكمات أمام هيئات المحلفين لا تضفي المصداقية ضمن المجتمع الأهلي حول الأحكام التي تصدر في قضايا نظرت فيها المحاكم فحسب، إنما هي على ما يبدو أيضا تحول المحلفين إلى مواطنين أفضل. نيل فيدمار أستاذ قانون في قسم راسل إم روبنسون الثاني، في كلية الحقوق في جامعة ديوك في نورث كارولينا وألف مع فاليري هانس في عام 2007 كتاب "هيئات المحلفين الأميركية: الحُكم". تُنشر هذه المعلومات في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، التي تحمل عنوان "تشريح المحاكمات أمام هيئة محلفين."

هيئة المحلفين مؤسسة فريدة من نوعها. يتم استدعاء اثني عشر مواطناً عادياً وأحياناً ستة، لم تتوفر لأحد منهم دراسة القانون لسماع الأدلّة حول نزاع جنائي أو مدني مهم. وفي حين يقرر قاضي المحكمة الأدلة التي يمكن الاستماع إليها ويبلّغ هيئة المحلفين النواحي المتعلقة بالقانون، يتداول هؤلاء المواطنون العاديون لوحدهم في القضية المعروضة أمام المحكمة ويصدرون أحكامهم حول الإدانة أو البراءة، وأحياناً حول من يجب أن يحكم عليه بالموت، أو في القضايا المدنية من يجب أن يفوز في نزاع يشمل أحياناً ملايين عدة من الدولارات. لكن هل تملك هيئات المحلفين الكفاءة والمسؤولية الكافية لاتخاذ مثل هذه القرارات؟ تشير الأدلّة الساحقة إلى أنهم يملكون ما يلزم لذلك.

تمّ إجراء مئات من الدراسات حول كفاءة المحلفين. هناك دراسة كلاسيكية أجراها عام 1966 أستاذان جامعيان في جامعة شيكاغو، هاري كالفين وهانس زيزل، شملت 3576 محاكمة جنائية وأكثر من 4 آلاف محاكمة مدنية، طلبت الدراسة من قضاة سمعوا نفس الأدلة التي سمعها أعضاء هيئة المحلفين أن يتخذوا قرارهم في القضية قبل أن يعلموا ما حكمت به هيئة المحلفين. وصلت نسبة الاتفاق حول ما قرره القضاة وما حكمت به هيئة المحلفين إلى 80 بالمئة.

لكن ماذا بشأن نسبة الـ 20 بالمئة الأخرى؟ أظهرت الدراسة أن المحلفين فهموا الأدلة والقانون في هذه القضايا ولكنهم اختلفوا ببساطة عن القضاة في وجهات النظر والقيم التي طبقوها على هذه القضايا. وباختصار، طبقت هيئات المحلفين معايير المجتمع الأهلي بينما طبق القضاة معايير قانونية تقنية. تكررت نتائج هذه

يتبع في الصفحة 20

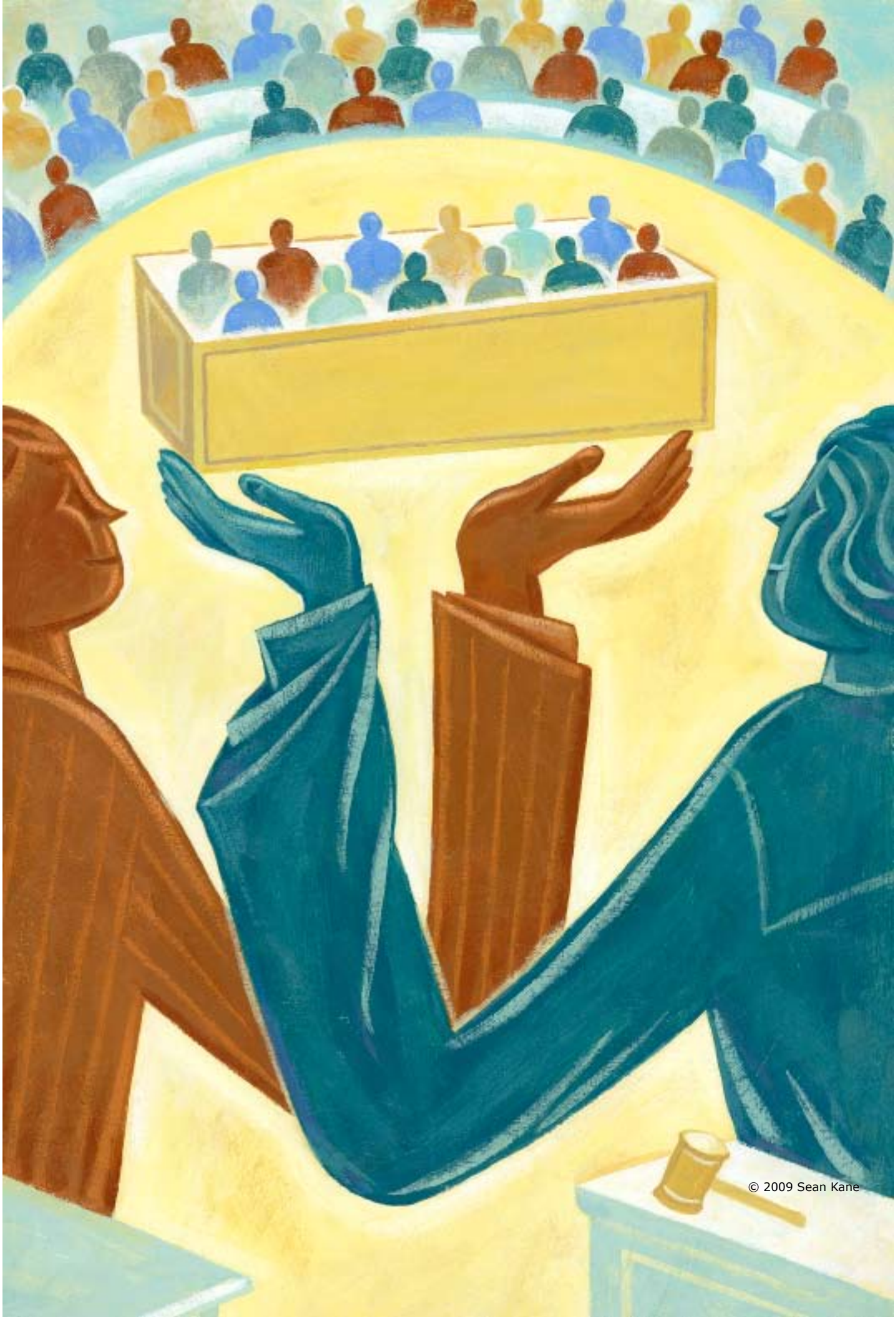
© 2009 Sean Kane

الدراسة عدة مرات.

مع ذلك قارنت أبحاث أخرى الأحكام التي أصدرتها هيئات محلفين في قضايا سوء الممارسة الطبية مع أحكام مستقلة أصدرها أطباء فيما يتعلق بحصول إهمال. تماثلت أحكام هيئة المحلفين بدرجة دقيقة مع أحكام الأطباء. بالإضافة إلى ذلك ناصر المحلفون في أحيان كثيرة جانب المدّعى عليهم حتى في الحالات التي أُصيب بها المرضى بأضرار جسيمة، مما يشير إلى أن المحلفين لم يتأثروا عاطفياً عند اتخاذ قراراتهم.

المقابلات المُفصّلة مع محلفين بعد أن أصدروا أحكامهم في محاكمات شملت شهادات معقدة من خبراء أظهرت تحليلاً دقيقاً ناقداً. أدرك المحلفون الذين تمّ استجوابهم بشكل صريح أنه تم اختيار الخبراء، ضمن عملية متنازعة. استعملوا أساليب معقولة لتقييم شهادة الخبراء مثل تحديد مدى اكتمال وتماسك الشهادة ومقارنتها مع أدلة أخرى عرضت في المحاكمة وتقييمها بالمقارنة مع معرفتهم الشخصية وتجربتهم الحياتية. علاوة على ذلك أظهرت الأبحاث أنه خلال المداولات كان يدمج المحلفون وجهات نظرهم الشخصية حول الأدلة ويناقشون حسناتها النسبية قبل الوصول إلى قرار نهائي.

مشروع أريزونا لهيئة المحلفين

لقد شاركتُ في مشروع استثنائي قمتُ خلاله أنا وزملائي المحققون بتصوير محاكمة كاملة على شريط فيديو مع المداولات الفعلية لهيئات المحلفين في 50 قضية نظرت فيها محاكم مدنية في ولاية أريزونا. دعمت النتائج التي توصلنا إليها بقوة الاستنتاجات التي وردت في دراسات تجريبية حول كفاءة المحلفين. فعلى سبيل المثال، في إحدى المحاكمات، طرح المحلفون أسئلة على طبيب شهد لصالح امرأة أُصيبت في حادث اصطدام بين سيارتين، سيارة ماركة أولدزموبيل وسيارة ماركة لنكولن:

- لماذا لا توجد سجلات طبية إلى أبعد من سنتين قبل تاريخ حصول الحادث؟
- ما هي الفحوصات، أو التحديدات بالإضافة إلى ما يقوله المريض الشخصي (تشخيصكم) لمرض الشقيقة (الصداع النصفي المزمن)؟
- ما هي الأعراض الدقيقة التي كانت لديه المتعلقة بمرض الشقيقة؟
- لماذا لم تجرَ اختبارات أخرى للتأكد من عدم حصول مشاكل عصبية أخرى؟
- هل يوجد قياس لكمية السيروتونين الموجودة في دماغه؟
- ما الذي يمنع السيروتونين من العمل بصورة صحيحة؟
- هل الجراحة هي الملجأ الأخير؟
- ما هو الأندوثومياسين؟ هل يمكن أن يتسبب بمشاكل إذا كنت تعاني من مشاكل في البروستات؟

شملت الأسئلة الموجهة إلى الخبير الذي عيّنه المدعي لتركيب حادث الاصطدام في نفس القضية ما يلي:

- بدون أن تعرف كيف كانت تجلس وما هو وزنها كيف يمكنك التأكد من أنها أصيبت بركبتها؟
- هل تغير هذه العوامل تقديرك لسرعة القيادة 15 (قدم في الثانية)؟
- إذا ظل جسم متحرك يتحرك، واستمر في تحركه من قبل حصول الاصطدام، كيف بدأت هذه الحركة، وإلى ما تستند؟
- ما هو طول الشخص الذي جلس في سيارتك النموذجية من أجل إعادة تركيب الحادث وما هو وزنه؟
- ما هو الخطأ في تقديرك 10 (أميال في الساعة)؟
- هل يستند الوقت من 50 إلى 70 مللي ثانية إلى تقدير لحجم انبعاج السيارة؟
- هل تستنتج أن الأولدزموبيل تباطأت ودفعت إلى اليسار من قبل سيارة اللنكولن، وإذا كان الأمر كذلك كيف تمكنت المدعية من التحرك إلى اليمين والى الأمام؟

الحكمة الجماعية

هناك أسباب منطقية عديدة تدعو للاعتقاد أنه بفضل إرشاد قاضٍ يشرح القانون لهم، تستطيع مجموعة من 12 شخصا عاديا القيام بمهمة أفضل في غربلة الإثباتات وإصدار حكم في قضية مما يستطيع قاضٍ القيام به لوحده.

تشمل المحاكمات عادةً مجموعة من المسائل حول سلوك الإنسان. فمثلاً قضايا الاغتصاب بين المتواعدين على اللقاء تتعلق بصورة عامة في ما إذا كان الجماع الجنسي قد تمّ بصورة وفاقية، وليس ما إذا كان قد تمّ هذا الجماع. تكون للمحاكمة عن جريمة قتل

© Reuteers/Corbis

لقتل طائر مقلد (1962)- متحدياً مجتمعه الأهلي الأبيض، يدافع المحامي اتيكوس فينش (لعب الدور غريغوري بيك، إلى اليسار) عن رجل أميركي أفريقي فقير اتهم زوراً باغتصاب امرأة بيضاء في مدينة صغيرة في ولاية الاباما في الثلاثينيات من القرن العشرين. يجري سرد القصة، المستندة إلى رواية كتبها هاربر لي، عبر وجهة نظر ابنته فينش البالغة من العمر ست سنوات، التي بدأت تتعلم "الشعور بالصح والخطأ الاجتماعي، بالعدالة والظلم، بوحشية العالم، وكيف تستطيع ان تكون شجاعة في مواجهة كافة هذه الأمور"، كما تقول نقابة المحامين الأميركيين.

إثباتات واضحة في أحيان كثيرة لحدوث القتل، ولكنها تدور حول ما إذا كان القتل متعمداً، أو ارتكب دون سابق تصور وتصميم، أو ارتكب للدفاع عن النفس، أو ارتكب الجريمة مدعى عليه مريض عقلياً.

لماذا يجب علينا أن نفترض أن القضاة أفضل من هيئات المحلفين في تحديد مصداقية شاهد يدعي بأن المدعى عليه تلفظ بتهديدات بالقتل أو أنه كان يدير مشروعاً متطوراً لتضخيم أسعار الأسهم المالية!

المتغيرات الثقافية تكون وافرة في أي حكم يصدره القاضي أو هيئة المحلفين.

وهكذا، في قضية قتل تشمل ضحية ومدعى عليه من الأميركيين الأفريقيين، هل أن هيئة المحلفين المكونة من بعض المحلفين من الأميركيين الأفريقيين على الأقل تكون أكثر قدرة على فهم الإهانة التي قيلت والتي أدت إلى ادعاء المدعى عليه بأن حياته كانت في خطر من قاضٍ أبيض تربّى في ضاحية يقطنها البيض؟

في إحدى المحاكمات التي جرت أمام هيئة محلفين في أريزونا وتتعلق بشخص لاتيني أُصيب في حادث سيارة، أبلغ محلف لاتيني المحلفين الآخرين بأن الشعب اللاتيني يميل إلى تفضيل المعالجين بتقويم العمود الفقري يدوياً على الأطباء الجراحين، وبذلك شرح ربما لماذا لم تتبع المدعية التوصية بأن تسعى إلى مواصلة العلاج على يد طبيب جراح.

في محاكمة أخرى تمكن محلفان لديهما معرفة بإصلاح السيارات من أن يشرحا كيفية اندلاع حريق في شاحنة وحرق منزل بكامله.

باختصار، تستطيع الخلفيات المتنوعة التي يجلبها المحلفون معهم إلى مهمتهم أن توفر للمحلفين فهماً نظرياً أفضل للوقائع من قاضي محكمة قد لا تكون لديه سوى خبرة فعلية ضئيلة مع الوضع المحدد الذي حصلت فيه الأحداث المتنازع حولها.

التعامل مع المنتقدين

يُشير نقّاد المحاكمات أمام هيئة المحلفين في أحيان كثيرة إلى بعض القضايا الأيقونية. كانت إحدى هذه القضايا الدعوى الشهيرة في عام 1994 حول المسؤولية عن المنتج التي رفعتها امرأة في سن 79 عاماً التي أحرقت نفسها بسبب انسكاب القهوة الساخنة المقدمة في أحد مطاعم ماكدونالد على جسمها. منحت هيئة المحلفين المرأة تعويضاً بلغ 2.7 مليون دولار وهو ما أدى

إلى مناظرات حول ما اعتبره بعض الناس دعاوى عابثة.

مع ذلك لا يعرف معظم الناس ربما ما هي الأدلة التي أخذها المحلفون في اعتبارهم عندما درسوا هذه القضية:

- باعت مطاعم ماكدونالدز قهوتها بسخونة أشد بمقدار 20 درجة من درجة الحرارة التي يوصي بها المصنّع وذلك من أجل إرضاء زبائنها.

- أصيبت المرأة بحروق من الدرجة الثانية والثالثة في منطقة أعضائها الجنسية، مما تطلب إجراء عمليات جراحية كبيرة وزرع للجلد.

- تلقى ماكدونالدز أكثر من 700 شكوى سابقة حول قهوته ولكنه لم يستشر أي اختصاصي بالحروق التي تصيب الجسم.

- الشهادات التي أدلى بها المسؤولون من مطاعم ماكدونالدز خلال المحاكمة أبرزت تبجحاً وعبرت عن مقاومة تجاه تغيير استراتيجيتهم في التسويق (مع أن ماكدونالدز بعد إدانته خفّض درجة حرارة القهوة التي يقدمها).

- بلغت قيمة التعويض الجزائي البالغ 2.7 مليون دولار الذي فرض على ماكدونالدز إجمالي مبيعات يومين فقط لمطاعم ماكدونالدز. علاوة على ذلك، خفّض القاضي مبلغ التعويض الجزائي إلى 480 ألف دولار.

تصلح قضية ماكدونالدز أيضاً لاستخدامها كتذكير بأن المحاكمة أمام هيئة المحلفين هي بالفعل "محاكمة أمام قاضٍ وهيئة محلفين"، وأن القاضي يشرف على الأدلة التي يسمعها ويبلغ المحلفين القانون ويتفحص بعناية قرارهم قبل إدخاله كحكم صادر من المحكمة.

العديد من الانتقادات الأخرى الموجهة للأحكام التي أصدرتها هيئات المحلفين في القضايا الجنائية والمدنية التي تنشر في الصحف وعلى مواقع الإنترنت لا تصمد بوجه التدقيق الوثيق. يمكن أن يرتكب المحلفون أخطاء كما قد يرتكبها قضاة أو أي صانعي قرارات آخرين ولكن الإثبات الصلب الدامغ يشير بوجه عام إلى أن المحلفين يؤدون عملهم بصورة جيدة. وتشير دراسات مسح القضاة الأميركيين الذين يترأسون المحاكمات إلى دعمهم الساحق والمتحمس لنظام المحلفين.

الجريمة، والإهمال، والمجتمع الأهلي

المحاكمات تتعلق بأحداث تؤثر في المجتمع الأهلي الذي تحصل فيه. وجعل أعضاء من المجتمع الأهلي يقررون من هو البريء، ومن هو المذنب أو من كان أو من لم يكن مهملاً، تضفي الشرعية على الحكم ولا سيما عندما تكون القضية مُثيرة للجدل.

في دراسات المسح العديدة التي قمتُ بإجرائها خلال العقود الأربعة الماضية، يقول المحلفون المحتملون باستمرار إنهم قد يميلون إلى قبول حكم تصدره هيئة محلفين سمعت الأدلة خلال المحاكمة، وحتى عندما لا يتوافق ذلك الحكم مع وجهات نظرهم الخاصة المستمدة من التقارير الصحفية والتلفزيونية حول القضية.

أظهرت الأبحاث الحديثة أيضاً وبصورة مقنعة جداً أنه بعد أن يخدم الناس في هيئة المحلفين لا يصبحون أكثر تقديراً للنظام القانوني وحسب، بل يميلون إلى المشاركة أكثر في الشؤون المدنية وأكثر رغبة في التطوع لخدمة المجتمع الأهلي.

باختصار تشير الإثباتات الدامغة ليس فقط إلى أن هيئات المحلفين صانعة قرارات تتميز بالكفاءة، وإنما أيضاً إلى أن نظام هيئة المحلفين مؤسسة ديمقراطية ذات أهمية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

© Bettmann/Corbis

لقتل طائر مقلد (1962)- متحدياً مجتمعه الأهلي الأبيض، يدافع المحامي اتيكوس فينش (لعب الدور غريغوري بيك، إلى اليسار) عن رجل أميركي أفريقي فقير اتهم زوراً باغتصاب امرأة بيضاء في مدينة صغيرة في ولاية الاباما في الثلاثينيات من القرن العشرين. يجري سرد القصة، المستندة إلى رواية كتبها هاربر لي، عبر وجهة نظر ابنته فينش البالغة من العمر ست سنوات، التي بدأت تتعلم "الشعور بالصح والخطأ الاجتماعي، بالعدالة والظلم، بوحشية العالم، وكيف تستطيع ان تكون شجاعة في مواجهة كافة هذه الأمور"، كما تقول نقابة المحامين الأميركيين.

أو البحث عن الحقيقة في القضايا الجنائية هما شيء يستطيع أي شخص عادي القيام به؟ للإجابة عن هذا السؤال، دعوني أشرّح المشكلة التي تواجه هيئة المحلفين في المحاكمة الجنائية. يجب على هيئة المحلفين أن تأخذ قراراً بشأن الحقيقة. يجيب المحامون الأميركيون فوراً أن المحاكمات الجنائية ليست حول الحقيقة بل حول نسخة معينة من الحقيقة: أي طرف يملك حجة أفضل حول الحقيقة؟

في كلا الطريقتين لا يختلف العمل الذي تقوم به هيئة المحلفين كثيراً عن أي عمل يطلب من عالم القيام به. يجب على العالم أن يستنتج أوضاع الأمور التي لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، بالاستنتاج من الأدلة التي يمكن ملاحظتها. هذا هو بالضبط ما يطلب من هيئة المحلفين: اتخاذ قرار حول ذنب المدعى عليه يستند إلى الأدلة المقدمة في المحاكمة. إنها عملية علمية تتجاوز القدرة الفكرية لمعظم الأشخاص العاديين الذين يتم استدعاؤهم للخدمة في هيئة المحلفين.

مناصرو هيئة المحلفين يميلون إلى أن يستعملوا هنا الدراسة الأساسية التي قام بها هاري كالفن وهانس زايزل من عام 1966. في عدد كبير من القضايا، وعندما كان أعضاء هيئة المحلفين يتداولون في غرفة هيئة المحلفين، سأل كالفن وزايزل القاضي المنفرد الذي كان يترأس المحاكمة عن القرار الممكن أن يتخذه ووجد أن القضاة في معظم القضايا كانوا يميلون إلى إصدار نفس القرار الذي اقترحته هيئة المحلفين فيما بعد.

مسائل التدريب

تبرر تلك الدراسة إعطاء بعض الملاحظات وكمثال الطبيب، قد يتفق القاضي المهني وهيئة المحلفين في معظم الأوقات ولكن لا يعني ذلك أنهما يتفقان في القضايا الأكثر أهمية، القضايا التي يكون فيها اتخاذ قرار يستند إلى وقائع القضية صعباً نوعاً ما، وحيث تكون للمعرفة والتدريب أهمية معينة.

لماذا نلجأ إلى القاضي لتقييم نوعية قرارات هيئة المحلفين؟ يفترض هذا الأمر وجود سببين: أن القضاة يتمتعون بكفاءة عالية جداً لدرجة تمكن من استعمالهم كمعيار لتقييم قرارات هيئة المحلفين، وأن القانون له أهمية في مشكلة القرار الذي تواجهه هيئة المحلفين. والنقطة الأخيرة تمثل سوء فهم شائعا. قرار هيئة المحلفين قرار واقعي محض يأخذ شكل القرار العلمي. والأكثر أهمية من ذلك، فإن القانون لا يتدخل بذلك القرار بأي شكل. من الممكن أن يكون القرار مضمناً في كافة أنواع الأصول القانونية، وعلى سبيل المثال الدليل الذي يمكن تقديمه إلى هيئة المحلفين أو يمكن إدخاله في القرار، ولكن ذلك لا يجعل القرار بالذات قراراً قانونياً. مناصرو هيئة المحلفين قد يؤكدون بعد ذلك أن معيار اتخاذ القرار في المحاكمات الجنائية، هو قاعدة قانونية بصورة لا مجال للشك فيها. ولكن الأمر ليس كذلك. فهو نفس نوع قاعدة اتخاذ القرار التي تطبق بصورة واسعة في العلوم، لكن تحت اسم مختلف. فعلى سبيل المثال، تسمى نفس قاعدة اتخاذ القرار هذه في علم النفس "مستوى الأهمية."

والقضاة المنفردون هم بالتأكيد النوع الخطأ من الأشخاص لاستعمالهم كمعايير لاتخاذ القرار العلمي. قبل كل شيء، قد تُشكّل هيئة القضاة مقارنة أكثر إنصافاً. ففي معظم الدول، تحكم في القضايا التي لا تنظر فيها هيئة محلفين هيئات مكونة من ثلاثة أو خمسة قضاة. لكن، ثانياً، أليس القضاة أشخاصاً عاديين لاتخاذ القرار الواقعي بقدر ما يكون عليه المحلفون؟ إن طلاب كليات الحقوق يفعلون ذلك عادةً لأنهم لا يحبذون التفكير العلمي أو لأنهم يكرهون الرياضيات أو يبغضون إجراء الاختبارات. وبالتأكيد فإن الفكر القانوني ينبثق بدرجة كبيرة من الفكر العلمي. القضاة، بهذا الشكل، ليسوا مؤهلين بدرجة أفضل من المحلفين للكشف عن الحقائق ما لم يكونوا مدربين. وفي الدول التي يخدم فيها قضاة مهنيون، يتم تدريب هؤلاء القضاة. في الواقع عندما أخدم كشاهد خبير في بلدي الصغير، أواجه في أحيان كثيرة محاكم يرأسها قاضٍ واحد أو أكثر ممن كانوا في صفي حيث كنت أعلمهم حول بيانات الشهود، وتحديد وتقييم الدليل. كيف يستطيع مناصرو المحاكمات أمام هيئة المحلفين أن يؤكدوا أن التدريب لا أهمية له على حل نوع المشاكل المعقدة في بعض القضايا الجنائية؟ لماذا يتجاهلون وجود إخفاقات في العدالة في البلدان التي يتّبع فيها نظام هيئة الملحفين، كالولايات المتحدة وبريطانيا بنسبة أكبر من البلدان القارية التي لا تتبع نظام هيئة المحلفين.

سيئات أخرى

يعاني نظام المحاكمات أمام هيئة محلفين من بعض السيئات الإضافية الأخرى التي نادراً ما تتم مناقشتها. أولاً، المحاكمة أمام هيئة المحلفين هي أكثر تعقيداً من المحاكمة أمام القاضي (محاكمة يصدر فيها الحكم قاضٍ واحد أو هيئة من القضاة). ويضع ذلك أعباء أكبر على محامي الدفاع. تحتاج المحاكمات أمام هيئات المحلفين إلى محامين أفضل، ولكن معظم المدعى عليهم في الولايات المتحدة فقراء ولا يستطيعون توظيف محام جيد. أما في الدول التي تجري فيها المحاكمات أمام القاضي، فإن المحامي غير الجيد يمثل سيئة أقل بالنسبة للمدعى عليه.

كما أن المحاكمة أمام هيئة المحلفين تستهلك الوقت والجهد المكثف. في الواقع، إنها مكلفة للغاية لدرجة أنه لا يمكن المحافظة على نظام المحاكمة أمام هيئة المحلفين إذا تم التعامل مع الغالبية العظمى من القضايا بطرق مختلفة. يحدث ذلك في الولايات المتحدة من خلال المساومة على الإقرار بالذنب، وهذا اتفاق يتم التفاوض بشأنه بين الادعاء العام والدفاع مع تدخل هامشي من قبل القاضي. في الممارسة، إنه نظام تنتهي عنده معظم القضايا بطريقة لم يقم بموجبها أي شخص بتقييم فعلي للدليل، ودون تدقيق عام وبسلطة غير متكافئة يملكها الادعاء العام.

باختصار: في نظام المحاكمة أمام هيئة المحلفين تعالج القضايا بالسر، ويتم اتخاذ القرار بشأن عدد ضئيل من القضايا من قبل مجموعات صغيرة من الناس الذين يطبقون أفكارهم الفطرية على مشاكل معقدة تتجاوز تدريبهم.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

اختيارات نقابة المحامين الأميركيين

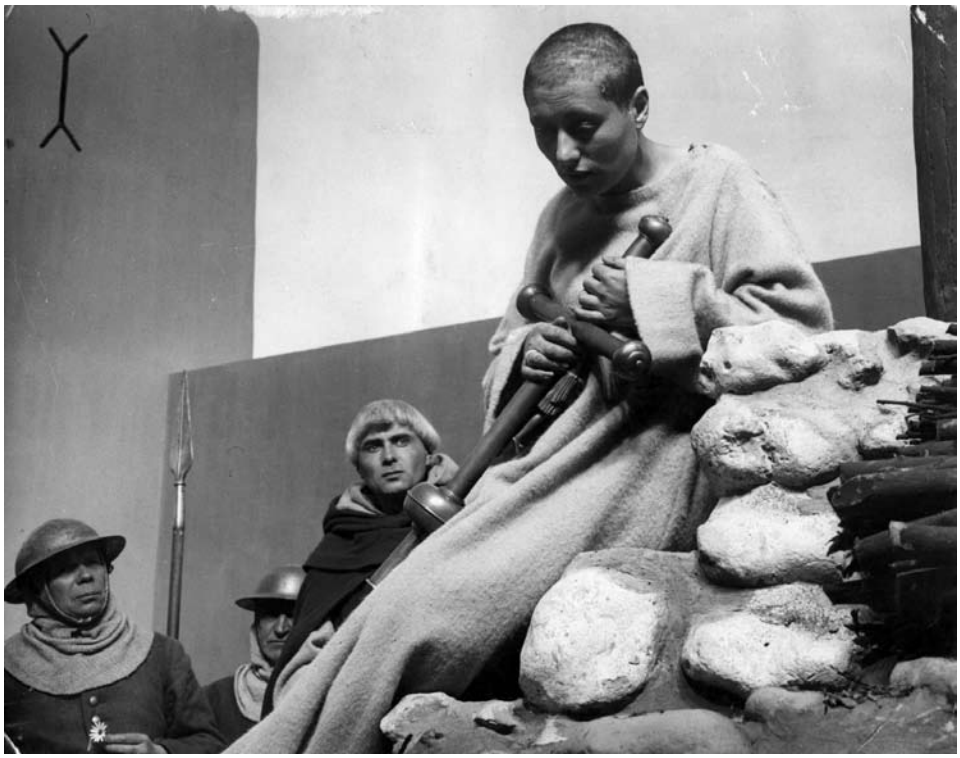

© Getty Imagess

آلام جون دارك (1928)- تلعب ماريا فالكونيتي دور القديسة جون في هذا الفيلم الصامت الذي يعيد خلق "قوة بصرية شديدة القسوة" للمحاكمة التي جرت في القرن الخامس عشر وإعدام القديسة جون حرقاً بعد ان أسرها الإنكليز.

© John Springer Collection/Corbis

المحاكمة (1962)- يقد فيلم المخرج أورسن ويلز لرواية كافكا حول الظلم والفساد المحنة التي تشبه الكابوس التي عانى منها إنسان يحمل اسم جوزف ك. ولعب الدور انطوني بركينز، الذي ألقي القبض عليه، وجلب إلى قاعة المحكمة وحكم عليه بالإعدام دون معرفة التهمة الموجهة إليه أبداً. تقول نقابة المحامين الأميركيين، "لم يكن المقصود من المحاكمة المصورة هنا مجرد المحنة التي واجهها جوزف ك بالذات، بل كان المشاهد هو المقصود أيضاً."

دور المدعي العام

شين ريد

© AP Images/Dana Verkouteren

يهدف المدعي العام عند إعداد مداخلاته حول القضية المطروحة لا إلى إقناع المحلفين بحجة الحكومة بأن المدعى عليه ارتكب الجريمة فحسب، ولكنه يهدف أيضاً إلى ضمان عدم الحكم الخاطئ على شخص بريء. شين ريد هو مساعد مدعي عام الولايات المتحدة في دالاس، تكساس ومؤلف كتاب :الفوز في محاكمة" http://www.winningattrial.com/.

دور المدعي العام في المحاكمة هو تمثيل الحكومة والإثبات بأن المدعى عليه مذنب بارتكاب الجريمة موضوع القضية. يركز هذا المقال على عمل المدعي العام الذي يؤديه في قاعة المحكمة ويعطي بعض الأمثلة المأخوذة من إحدى أشهر المحاكمات في أميركا.

تتألف المحاكمة بواسطة هيئة محلفين من خمسة أقسام رئيسية، هي: انتقاء أعضاء هيئة المحلفين، البيان الافتتاحي، الاستجواب المباشر، استجواب الشهود من جانب الخصم، والمرافعة النهائية. عند بدء المحاكمة، يستدعي القاضي حوالي 40 محلفاً إلى قاعة المحكمة كي يتم انتقاء 12 شخصاً من بينهم. من أجل إيجاد هؤلاء المحلفين، يسمح للمدعي العام بأن يطرح أسئلة عليهم قد تشمل: هل كانت لديك أية تجارب سيئة مع الشرطة، أو هل حُكم عليك أو على أحد أفراد عائلتك خطأ بارتكاب جريمة؟ إذا كان جواب المحلف بالإيجاب، يطرح المدعي العام أسئلة لاحقة لمعرفة ما إذا كان المحلف يستطيع ان يحكم بطريقة منصفة رغم التجربة التي مرّ بها.

بعد انتقاء المحلفين، يقدم المدعي العام البيان الافتتاحي. في الجوهر، هذا هو البيان الذي يبلغ فيه المدعي العام المحلفين بالأدلة التي سوف يعرضها عليهم لإثبات ذنب المدعى عليه. من بين أفضل البيانات الافتتاحية هو البيان الذي قدمه جوزيف هارتزلر في محاكمة تيموثي مكفيه، لكونه كان مقنعاً جداً ومنظماً

بصورة جيدة. تمت محاكمة مكفيه، لعملية تفجير مبنى الحكومة الفدرالية في اوكلاهوما سيتي صباح 19 نيسان/ أبريل 1995. في ذلك الصباح أوقف مكفيه شاحنة مستأجرة معبأة بالمتفجرات المصنوعة محلياً أمام المبنى. خرج من الشاحنة وعندما انفجرت تسببت بمقتل 168 شخصاً من بينهم 19 طفلاً.

الأمر الذي جعل البيان الافتتاحي مقنعاً إلى هذه الدرجة كان بدء المدعي العام بيانه بطريقة لفتت انتباه المحلفين فوراً وجعلتهم مهتمين بسماع الدليل المفصل الذي سوف يقدم لاحقاً خلال المحاكمة. بدأ بيانه بإخبار المحلفين عن الساعات القليلة الأخيرة في حياة طفل صغير أودعته أمه في مركز رعاية نهاري يقع في المبنى الذي جرى تفجيره. فعل المدعي العام ذلك لتركيز اهتمام المحلفين على العمل العنيف عديم الرأفة الذي ارتكبه مكفيه ضد اكثر الضحايا براءة، وهو طفل صغير.

أخبر المدعي العام بعد ذلك المحلفين كيف سيقوم بالإثبات ان مكفيه مذنب. إحدى المشاكل كانت عدم وجود شهود عيان رأوا مكفيه وهو يخرج من الشاحنة التي انفجرت، لكن كان لدى المدعي العام دليل مادي مثل إيصالات استئجار الشاحنة وشهادة أدلى بها صديق سابق لمكفيه الذي راقبه وهو يشتري المواد التي صنع منها المتفجرات واستمع إليه وهو يشرح له ماذا سيفعل بها.

استدعاء الشهود

بعد أن يقدم المدعي العام بيانه الافتتاحي، تتوفر لمحامي الدفاع فرصة القيام بنفس الشيء. ثم يبدأ المدعي العام بتنفيذ الجزء الأكثر أهمية في المحاكمة. يكون عليه ان يستدعي الشهود الذين يستطيعون ابلاغ هيئة المحلفين ما رأوا او سمعوا بحيث يثبت ان المدعى عليه مذنب. كما يعرض المدعي العام على الشهود صوراً، ووثائق، ورسوماً بيانية، وأشياء أخرى ليتعرف عليها الشهود والإثبات أن المدعَى عليه ارتكب فعلاً الجريمة. في محاكمة مكفيه، كانت لوري فورتييه، صديقة مكفيه، أحد الشهود الرئيسيين. سألها المدعي العام عن الوقت الذي رأت مكفيه وهو يقوم بإعداد الرسم البياني لها لترى كيف يستطيع ان يصنع القنبلة. كما أخبرت فورتييه هيئة المحلفين كيف حاول مكفيه إقناعها بمساعدته في تنفيذ خطته. وقالت إنها رفضت ذلك.

بعد أن يقدم المدعي العام مداخلته أمام هيئة المحلفين، يحق للمدعى عليه، ولكن ليس بصورة إلزامية، ان يقدم الدليل على براءته. وعندما يفعل محامي الدفاع ذلك، يحق للمدعي العام من خلال استجواب الشهود أن يطرح أسئلة عليهم تشكك في صدقيتهم. حاول محامي الدفاع عن مكفيه أن يقدم دليلاً يظهر ان القاتل الفعلي كان رجلاً مجهول الهوية. لكن من خلال طرح أسئلة منطقية على الشهود، تمكن المدعي العام من التأكيد ان مكفيه كان هو الذي قام فعلاً بعملية التفجير. وُجد مكفيه مذنباً في عام 1997 واعدم في عام 2001.

ينتهي دور المدعي العام عندما يقدم حجته النهائية بعد اكتمال المحاكمة. والحجة النهائية، كما البيان الافتتاحي هي خطاب يوجهه المدعي العام إلى هيئة المحلفين. في هذا الخطاب الثاني يلخص المدعي العام ما قاله الشهود وأظهروه إلى هيئة المحلفين، ثم يناقش لماذا يتوجب إدانة المدعى عليه بالذنب. ورغم ذلك، يبقى أن دور المدعي العام ليس الحصول على الإدانة مهما كلف الأمر، بل عليه ان يسعى لتحقيق العدالة كي لا يدان شخص بريء بصورة خاطئة.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

النسبة المئوية للأميركيين الراشدين الذين خدموا في حياتهم كمحلفين في محاكمة: 29 بالمئة.

المصدر: خدمة هيئة المحلفين: هل ان تلبية واجبك المدني هو محاكمة؟ (تموز/يوليو 2004، هاريس انتراكتيف).

****

متوسط الأجر اليومي للمحلف: 22 دولاراً (تقريباً 25 بالمئة من الدخل اليومي للشخص الواحد)

المصدر: دراسة مسح جهود تحسين هيئة المحلفين في كل ولاية على حدة (نيسان/أبريل 2007) المركز القومي لمحاكم الولايات.

JURY SYSTEMS AROUND THE WORLD

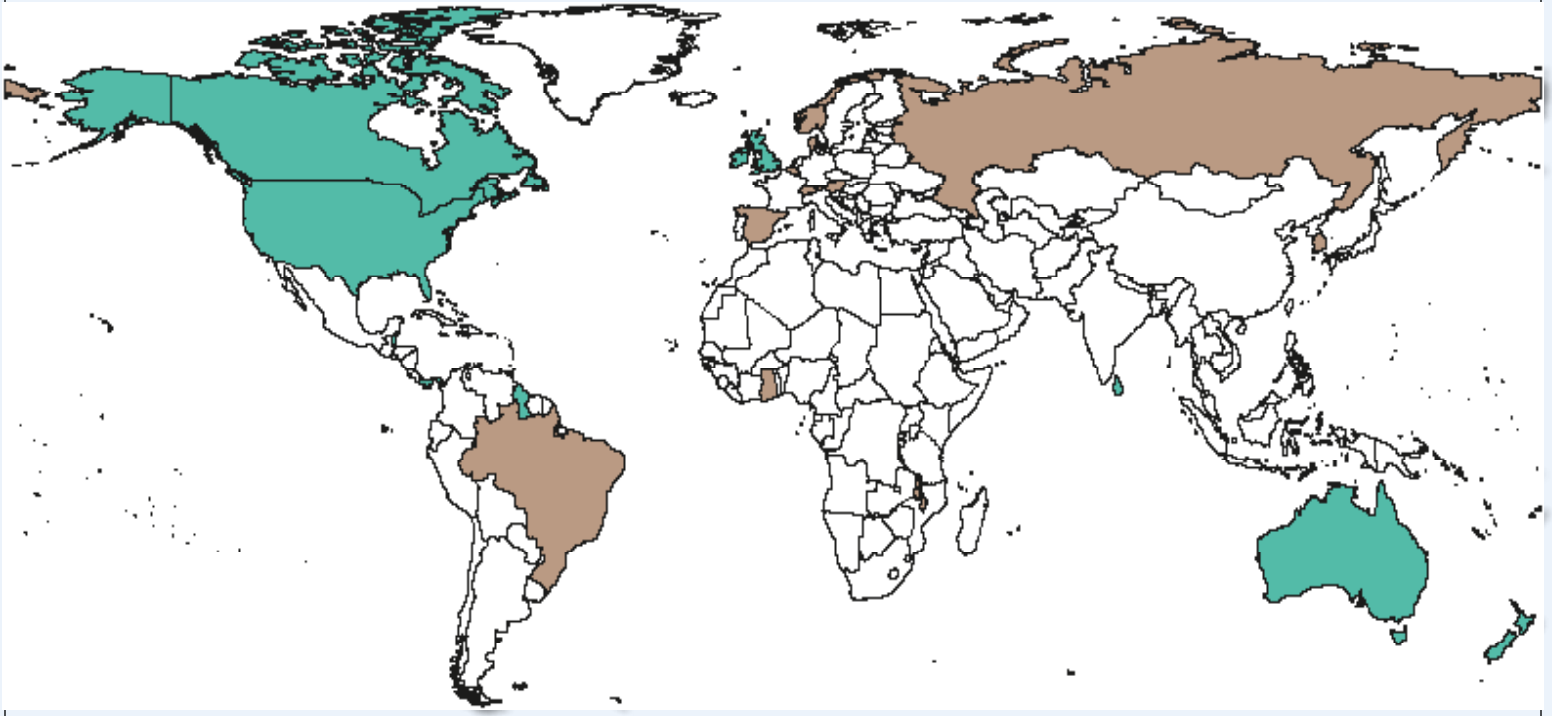

Countries, Territories, and Protectorates With Common Law Juries			
St. Helena	Jersey	Cook Islands	American Samoa
St. Lucia	Malta	Dominica	Anguilla
St. Vincent	Marshall Islands	Gibraltar	Antigua
Sri Lanka	Montserrat	Grenada	Australia
Tonga	New Zealand	Grenadines	Bahamas
Tortola	Northern Mariana	Guam	Barbuda
Trinidad	Islands	Guyana	Belize
Turks and Caicos	Panama	Hong Kong	Bermuda
Islands	Puerto Rico	Ireland	British Virgin Islands
United Kingdom	St. Christopher and	Isle of Man	Canada
United States	Nevis	Jamaica	Cayman Islands

Countries and Territories That Use Forms of the Jury Under Different Procedural Systems and Their Use Is Limited for Certain Types of Crimes			
Russia	Korea	Denmark	Austria
Spain	Malawi	Ghana	Belgium
Switzerland	Norway	Guernsey	Brazil

Source: Neil Vidmar, Duke University School of Law

دور محامي الدفاع

باري بولاك

© William Hennessy/epa/Corbis

بالنسبة لأولئك المُدّعى عليهم الراغبين في مواجهة مجازفات المحاكمة، يستطيع محامي الدفاع القدير أن يتحدى حتى السلطات الاستثنائية التي تتمتع بها الحكومة. يُمثّل باري بولاك أفراداً ومؤسسات في تحقيقات ومحاكمات جنائية بصفته عضواً في شركة المحاماة، ميللر شيفالييه، ومركزها في واشنطن العاصمة.

يمنح النظام القضائي الجنائي في الولايات المتحدة الحكومة سلطات استثنائية في مقاضاة الجرائم الجنائية ويفرض في نفس الوقت أعباء كبيرة على قدرة الحكومة للحصول على إدانة. تُنشئ كل من السلطة الممنوحة للحكومة والقيود المفروضة عليها دوراً يُشكّل تحدياً بالنسبة لمحامي الدفاع عن المتهم.

عند توجيه تهم جنائية، يتمتع المدَّعى عليه بحمايات إجرائية كبيرة، تشمل حقه في تعيين محامي دفاع في حال لم يتمكن من تحمّل تكاليف ذلك. لكن من المحتمل أن تكون الأحكام الصادرة صارمة للغاية حتى بالنسبة للمتهمين للمرة الأولى بجرائم غير عنيفة. يملك المدعون العامون قدرة تصرف هائلة لناحية إجراء مساومات الإقرار بالذنب وتوجيه تهم أقل شدة ترافقها أحكام مُخفّفة مقابل الإقرار بالذنب، أو مساعدة المدَّعى عليه في مقاضاة آخرين، أو الأمرين معاً. هذه الطائفة من قدرات حرية التصرف غير المحدودة تقريباً لناحية خفض التهم وأحكام السجن لمدة طويلة، التي تترافق مع العديد من التهم، تمنح المدعي العام قدرات هائلة في المساومة لحل القضايا دون اللجوء إلى تفحص الادعاءات والحقائق عبر نظام المحاكمات المتميز بالخصومة في قاعة المحكمة.

يصور نموذجان حديثان الاختلاف بين الذين يقبلون الإقرار بالذنب والذين يقررون أسلوب المحاكمة.

قام المدير المالي لشركة الاتصالات العملاقة أم سي آي/ وورلدكوم (MCI/WorldCom) بتزوير حسابي ضخم في الشركة. وافق على مساومة الإقرار بالذنب وحكم عليه بالسجن

لمدة خمس سنوات. لكن المدير التنفيذي للشركة اختار المحاكمة. وحكم عليه بالسجن لمدة 25 سنة. بصورة مماثلة وافق المدير المالي للشركة الموحدة إنرون كوربوريشن في هيوستن، تكساس على مساومة الإقرار بالذنب لارتكاب تزوير في الحسابات وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات في حين اختار مسؤول تنفيذي آخر في الشركة أسلوب المحاكمة وأُدين وحُكم عليه بالسجن 24 سنة.

في ما يتعلق بالذين يختارون المحاكمة، تكون الأخطار المحيطة بذلك عالية، ولكن المكافأة المحتملة تكون كبيرة أيضاً. خلال المحاكمة تتحمل الحكومة عبء تقديم أدلة تُثبت ذنب المدَّعى عليه استناداً إلى حكم بالإجماع يُقرر من جانب 12 محلفاً. يحق لمحامي الدفاع أن يلزم تقديم وثائق وأدلة مادية وأن يلزم الشهود بالحضور إلى المحاكمة. لكن في أحيان كثيرة يتجاهل محامي الدفاع ذلك لأنه ليس من المفروض أن يتحدث الشهود إلى محامي الدفاع قبل إجراء المحاكمة، ولأن الحكومة لا تكون لديها سوى التزامات محدودة في الكشف عن الأدلة التي جمعتها. علاوة على ذلك، يحق لكل شاهد عدم تجريم نفسه ويستطيع الامتناع عن الإدلاء بشهادته. بعكس الحكومة، لا يستطيع محامي الدفاع إلزام شاهد بالإدلاء بالشهادة مقابل منحه الحصانة. ووفقاً لذلك، لا يستطيع محامي الدفاع عادةً أن يثبت براءة موكله. بدلاً من ذلك، يعرض محامي الدفاع نقاط الضعف في مرافعة الحكومة ويحاول أن يزرع الشك في نفوس المحلفين حول القضية.

محامي الدفاع عن المتهم يملك في نفس الوقت الحق وعليه الواجب في حشد كافة الوقائع والحجج المحتملة نيابة عن المدَّعى عليه، ولكن ضمن قيود مفروضة على محامي الدفاع بعدم تقديم شهادة كاذبة بمعرفة تامة منه.

تحدي الحكومة

في نظام المحاكم الفدرالية في الولايات المتحدة يصل معدل الإدانات إلى حوالي 90 بالمئة. لكن تكون أعباء الحكومة في المحاكمة كبيرة جداً وبالأخص عندما يواجهها محامو دفاع ماهرون يملكون موارد ملائمة للتحقيق في الوقائع ورفع تحديات قانونية. بالنسبة للذين يملكون الصبر لاختيار تفحص الأدلة التي تقدمها الحكومة من خلال عملية التنازع الذي يتقابل فيه الخصمان قد تكون المكافأة تبرئة وإثبات صحة أقوال المدَّعى عليه. قد تجد الحكومة، غير المعتادة على مواجهة تحديات الأدلة التي تقدمها بأن شهودها ليسوا على قدر من الصلابة، أو أن هذه الأدلة مُعرّضة أكثر لتفسير يتوافق مع التبرئة أكثر مما توقعت.

لقد عملت كمحامي دفاع جنائي لمدة 20 سنة، وفي حين حدثت استثناءات، لكن النتيجة كانت في معظم القضايا مُنصفة وكانت العملية جديرة بالثناء.

مُقاضاة مسؤولين من شركة إنرون توضّح السلطات التي تتمتع بها الحكومة والقيود المفروضة عليها. أدّت ادعاءات وجود الاحتيال المستشري في شركة إنرون إلى تشويه سمعتها العامة بسرعة كشركة تزور السجلات المالية، وإلى تنامي شعور لدى الناس بأن موظفيها كانوا مُتلاعبين أثروا من الشركة وقد استفادوا بسخاء، في حين ترك المستثمرون الأفراد يعانون من النتائج.

أنفقت وزارة العدل موارد استثنائية في مقاضاة عملية التزوير المزعومة في شركة إنرون. فقد سمت ما يزيد عن مئة شخص كمتآمرين مزعومين في انهيار شركة إنرون. وافق حوالي 20 من بينهم على مساومة الإقرار بالذنب، ودافع حوالي 12 مسؤولاً عن القضايا المرفوعة ضدهم أمام المحاكم. جاء سجل الحكومة في قضايا شركة إنرون التي نظر فيها فعلاً أمام المحاكم متفاوتاً. تمّت تبرئة شخصين من كافة التهم. ولم تتمكن هيئة المحلفين من الوصول إلى حكم ضد عدة أفراد آخرين. حصل بعض الذين حُكم عليهم على أحكام معاكسة عند الاستئناف لكن في نهاية الأمر حصلت الحكومة على إدانة أعلى مسؤولين اثنين في شركة إنرون.

كان باستطاعة موكلي، وهو محاسب سابق في شركة إنرون محدود الموارد، أن يقبل مساومة الإقرار بالذنب، وكان من المحتمل أن يحصل على حكم مقبول نوعاً ما. لكنه كان يؤمن بإصرار ببراءته. رغم الموارد الاستثنائية التي تملكها الحكومة، والاحتقار الذي تكوّن لدى مواطني مدينة هيوستن (والأعضاء في هيئة المحلفين) تجاه شركة إنرون، والاحتمال بقضاء سنوات عديدة في السجن في حال أُدين حتى بتهمة واحدة، اختار موكلي مواجهة حكومة الولايات المتحدة وإجبارها على إثبات صحة قضيتها. ساعدته في هذا التحدي من خلال استجواب شهود الحكومة. كان العديد من بينهم قد حصلوا على وعود بعدم المقاضاة مقابل الإدلاء بشهادتهم. كما ساعدته أيضاً في إعداد دفاعه الذي شمل تقديم شهادة خبير محاسبة وبصورة أكثر أهمية شهادته هو بالذات.

في نهاية المطاف، وجدت هيئة المحلفين من نظرائه بصورة إجماعية أنه غير مذنب في كافة التهم. بالنسبة لأولئك الذين يشبهون موكلي في هذه القضية، ممن يملكون الشجاعة لقبول المخاطر الاستثنائية التي قد تولدها محاكمة جنائية أمام هيئة المحلفين يستطيع النظام أن يعمل ويعمل جيداً بالفعل.

ناثان لانكفورد، شريك في شركة المحاماة ميللر شيفالييه، ساعد في إعداد هذا المقال

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية

اختيارات نقابة المحامين الأميركيين

© John Springer Collection/Corbis

الرجل الخطأ (1957)- يصور المخرج ألفريد هيتشكوك في فيلمه الذي استند إلى قصة حقيقية محنة الموسيقي ماني باليسترو (لعب الدور هنري فوندا، إلى اليسار) الذي ألقي القبض عليه بالخطأ وحوكم لعملية سرقة بقوة السلاح في مكتب شركة تأمين قام بها رجل آخر. المرور المؤلم عبر نظام العدالة يختبر قدرة المتهم البريء، وحتى زوجته، التي أدخلت إلى مصح عقلي. تقول نقابة المحامين الاميركيين أن الفيلم "يكشف أن رعب الرتابة في بيروقراطية العدالة يستطيع ان يلحق الأذى النفسي بقدر الظلم السافر."

© CinemaPhoto/Corbis

أم (1931)- القاضي وهيئة المحلفين في هذه المحاكمة هم كبار المجرمين في برلين، الذين يقومون بإصدار حكمهم في مستودع على هانز بيكرت، الذي يلعب دوره بيتر لور، وهو قاتل تسلسلي يلاحق الأطفال. المجرمون مصممون على تنفيذ طريقتهم في العدالة بسرعة من خلال تخليص العالم من بيكرت الذي أدت أفعاله المريعة إلى وضع عوائق من جانب الشرطة أمام أعمالهم غير الشرعية الأخرى. تقول نقابة المحامين الأميركيين ان الفيلم هو "تعبير صارخ عن كيف تكون العدالة صعبة المنال ومعقدة في الواقع."

صقل جواهر العدالة

غريغوري أي مايز

تعمل منظمتان على تشجيع المبادئ الهادفة إلى جعل هيئات المحلفين تمثل مجتمعاتها بدرجة أكبر، وإلى تغيير طريقة إجراء المحاكمات لتمكين المحلفين من فهم المسائل المعقدة بصورة أفضل. غريغوري أي مايز، قاضٍ سابق في واشنطن العاصمة يعمل الآن زميلاً قضائياً في المركز القومي لمحاكم الولايات. وهو يرحب بملاحظاتكم على العنوان GMize@ncsc.org، تنشر هذه المعلومات في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، التي تحمل عنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين."

رغم أن الولايات المتحدة قد أعلنت استقلالها عن بريطانيا عام 1776، فقد أبقت على مؤسسة إنجليزية هي المحاكمة أمام هيئة محلفين كمكوّن مركزي لنظامها القضائي. أدت عدم ثقة الأميركيين العميقة بسلطة الحكومة المركزية إلى موافقة ساحقة على الدستور الفدرالي ودساتير الولايات التي تضمن أن يكون نظراء أطراف الدعوى هم أفضل من يقررون ذنبهم أو براءتهم في قضايا جنائية، كما مسؤوليتهم أو عدم مسؤولية في المحاكمات المدنية.

خلال القرون التي تبعت ذلك التاريخ، حافظ الجمهور الأميركي على إجماعه المتماسك حول قيمة المحاكمة أمام هيئة محلفين. لكن خلال ذلك الوقت نفسه، كانت المحاكمات أمام هيئة محلفين لا تزال تجرى مع الالتزام بالعديد من الافتراضات والممارسات التي سادت في القرن الثامن عشر. وعلى وجه التحديد، سعى القضاة والمحامون إلى السيطرة على المحاكمة، وهم يتحدثون في أحيان كثيرة بألفاظ غير مفهومة ويطلبون من المشاركين الآخرين اتباع إجراءات قانونية دون إعطاء أي تفسير لها. وكأساتذة في عرض القضايا، كان القضاة يأمرون المحلفين المواطنين بأن يظلوا صامتين وأن لا يفعلوا أي شيء حتى انتهاء المحاكمة عندما يحين الوقت لإصدار قرارهم.

بدأت هذه الممارسات تتغير. وانطلاقاً من التسعينات من القرن العشرين، أصبح كتّاب في وسائل الإعلام الشعبية والقانونية يشنون هجومهم على المحاكمات التي تجرى أمام هيئات المحلفين وعلى وجه الخصوص في القضايا المدنية. أشار بعض أطراف الدعاوى، وهم في أحيان كثيرة من المؤسسات التجارية، إلى عدد قليل من القرارات التي تقضي بدفع تعويضات ضخمة، غير منطقية على ما يبدو، التي حكم بها المحلفون كأدلة ثبوتية بأن نظام المحاكمة أمام هيئة محلفين في القضايا المدنية أصبح خارجا على السيطرة. اشتكى العديد من المحامين والزبائن في قضايا جنائية ومدنية من أن المواصفات الاجتماعية للمواطنين الذين يتم اختيارهم للخدمة في هيئات المحلفين لا تعكس صورة خصائص السكان بوجه عام، وان ذلك لا يمثل بدرجة كافية الأقليات الاثنية والطبقات الاقتصادية المختلفة.

السعي لإدخال تحسينات

من أجل معالجة هذه الانتقادات (بغض النظر عما إذا كانت تستند إلى واقع او إلى حدس)، أطلقت نقابة المحامين الأميركيين (ABA) والمركز القومي لمحاكم الولايات (NCSC) جهداً كثيفاً لإقناع القضاة والمحامين بتحسين ممارسات المحاكمة أمام هيئات المحلفين بهدف زيادة ثقة الناس بالنظام. بعد تفويض مجموعة متوازنة من المحامين الذين يمارسون مهنتهم في المحاكم وخبراء من هيئات المحلفين من مختلف أنحاء البلاد، نشرت نقابة المحامين الاميركيين المبادئ الخاصة بهيئات المحلفين والمحاكمات أمام هيئة المحلفين (http://www.abanet.org/jury/pdf/final) مع تعليق رسمي مرافق لها.) أصبحت هذه المبادئ الآن "المقاييس الذهبية" التي تقاس بموجبها ممارسات المحاكمة أمام هيئة محلفين في الولايات المتحدة. وبفضل دراسات حول هيئة المحلفين قام بها المركز القومي لمحاكم الولايات والعدد المتزايد من القضاة والمحامين عبر أميركا، تطبق الآن هذه المبادئ في مؤتمرات تعليم القضاة والمحامين من أجل توفير الإرشاد التوجيهي في صنع السياسة والتدريب العملي.

فيما يلي بضعة نماذج من هذه المبادئ:

ينص المبدأ 2: "للمواطنين الحق في المشاركة في خدمة هيئة المحلفين ويجب تسهيل خدمتهم". من أجل تحقيق هذا الهدف، يحذر هذا المبدأ بأنه يتوجب عدم حصر أو إنكار أهلية المواطن للخدمة في هيئة المحلفين على أساس العرق، الجنس، العمر، الأصل القومي، الإعاقة أو الميول الجنسية. يقترح المبدأ ان تكون المدة المطلوبة للخدمة في هيئة المحلفين "اقصر مدة ممكنة تنسجم مع حاجات العدالة." بالإضافة إلى ذلك، يجب ان يدفع إلى المواطنين الذين يخدمون في هيئات المحلفين أجراً معقولاً لمساعدتهم على تحمل النفقات الروتينية المرتبطة بالسفر وتناول الطعام والعناية بالأطفال.

ينص المبدأ 7 أن المحاكم يجب أن تحمي خصوصية المحلف. فمثلاً، يقترح المبدأ انه اثر انتقاء أعضاء هيئة المحلفين، يتوجب على المحكمة ان تحافظ على سرية المعلومات الشخصية للمحلف ما لم يكن هناك سبب وجيه يدعو إلى خلاف ذلك. يشجع هذا المبدأ المحاكم، خلال انتقاء المحلفين، أن تسأل المحلفين المحتملين، مع عدم وجود محلفين آخرين، ان كانوا قد تعرضوا في السابق لأمور يمكن أن تجعلهم متحيزين أو إذا كانت القضية تتضمن مسائل حساسة بالنسبة لهم.

ينصح المبدأ 10 المحاكم باستعمال إجراءات مفتوحة، عادلة ومرنة لانتقاء مجموعة من المحلفين المحتملين تمثل مجتمعها. استجابة للانتقاد القائل بأن عدداً كبيراً من هيئات المحلفين لا يعكس الصفات الديموغرافية للمجتمع الأهلي الذي تخدمه المحكمة فيما يتعلق بالعرق، الجنس، ومستوى الدخل الشخصي، يؤكد هذا المبدأ بقوة على عدم وجود أي استثناء تلقائي من الخدمة في هيئة المحلفين، يستند إلى مهنة المواطن.

لا يجوز الافتراض بأن الأطباء، المحامين، ضباط الشرطة، السياسيين والأفراد الذين يمارسون مهناً أخرى محصنون من الخدمة في هيئة المحلفين. علاوة على ذلك، يقول المبدأ إن على المحاكم استدعاء المواطنين للخدمة في هيئة المحلفين باستعمال لوائح من مصادر متعددة، مثل سجلات رخص قيادة السيارات، لوائح تسجيل الناخبين، وقوائم ضريبة الدخل وذلك من أجل شمول أوسع شريحة من المجتمع الأهلي الذي تخدمه المحكمة. ينطوي هذا المبدأ على وجهة النظر القائلة بأنه عندما تسعى المحاكم إلى الشمولية في عملية الاستدعاء التي تقوم بها للمحلفين المحتملين فإن عليها أن تُعزّز ثقة الشعب بأن أطراف الدعوى سوف يحاكمون من قبل هيئة محلفين مكونة من نظرائهم.

تعزيز التفاهم

استجابة منها للانتقاد بأن هيئات المحلفين غير مؤهلة لفهم الوقائع والقانون المطبق في قضايا حديثة عديدة، كتلك التي تشمل معاملات مالية معقدة أو إجراءات طبية متخصصة، ترشد مبادئ عديدة القضاة لأن يكونوا أكثر من مجرد حكم والمحامين بأن يكونوا أكثر من مدافعين.

فمثلاً، يدافع المبدأ 13 عن ضرورة قيام المحاكم والأطراف "بالتعزيز النشط لفهم المحلف للوقائع والقانون" خلال المحاكمة. على وجه الخصوص، يوصي هذا المبدأ بأن يسمح للمحلفين بتسجيل الملاحظات، والاحتفاظ بدفاتر ملاحظات حول المحاكمة تتضمن تعليمات المحكمة والأدلة الثبوتية العامة المعروضة وتقدّم أسئلة خطية إلى الشهود في القضايا المدنية، ومناقشة الإثباتات مع بعضهم خلال المحاكمات الطويلة في القضايا المدنية.

ينص المبدأ 6 على أنه حتى قبل تقديم الأدلة الثبوتية في القضايا، على المحاكم أن توفر في وقت مبكر برامج توجيهية إلى المواطنين الذين يتم استدعاؤهم للخدمة في هيئات المحلفين تتعلق بالنواحي الأساسية للمحاكمة أمام هيئة محلفين، وذلك من خلال استعمال مجموعة من المواد المكتوبة والشفهية والمواد المرئية والمسموعة. إضافة إلى ذلك، يحث هذا المبدأ المحاكم ليس فقط على إعطاء تعليمات قانونية شاملة في نهاية كل محاكمة أمام هيئة المحلفين، بل وأيضاً تعليمات قبل إجراء المحاكمة حول المفاهيم والإجراءات الأساسية. من الأمور المهمة الأخرى أيضاً مواجهة الانتقاد الواسع بأن القضاة والمحامين والشهود الخبراء يستعملون في أحيان كثيرة عبارات غير مفهومة، كما ينصح هذا المبدأ المحاكم بتوجيه التعليمات إلى هيئة المحلفين "بلغة بسيطة يمكن فهمها."

واستجابة للتقليد المتبع من قبل المحاكم في تجنب تقديم مساعدة ملموسة إلى هيئات المحلفين التي تتداول في ما بينها لإصدار قرار، يوصي المبدأ 16 بأن تقدم المحاكم، بالتشاور مع المحامين المشاركين في المحاكمة، مساعدة إلى هيئات المحلفين "عند الإبلاغ عن وجود طريق مسدود واضح". يتحدى هذا المبدأ العادة القديمة التي تتبعها المحاكم في أن تصبح سلبية فجأة وأن تتمسك بالصمت عندما تبلغها هيئة المحلفين التي تتداول في ما بينها عن المصاعب في التوصل إلى اتفاق. يقترح المبدأ 16 انه خلال المداولات التي تجريها هيئة المحلفين، عندما تكون هيئة المحلفين ربما بحاجة ماسة للتوضيح، يجب ان يكون القضاة والمحامون كرماء وليسوا بخلاء في تقديم مواهبهم.

في الولايات المتحدة حيث المحاكمات أمام هيئات المحلفين تُشكّل كنزاً قومياً، يجري صقل جواهر العدالة هذه بصورة متواصلة.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

النسبة المئوية للمحاكمات المدنية أمام هيئات محلفين التي ربحها المدعي: 49 بالمئة (في عام 2005)

متوسط مبلغ التعويضات الممنوحة للمدعين المحكوم لهم في الدعوى: 28 ألف دولار (في عام 2005)

المصدر: دراسة مسح جهود تحسين هيئة المحلفين في كل ولاية على حدة (نيسان/أبريل 2007). المركز القومي لمحاكم الولايات.

دور الشاهد

موريس بوزلي

© AP Images/Bill Robles

إن الطريقة التي يقدم فيها الشاهد الوقائع يمكنها أن تؤثر في عواطف هيئة المحلفين. موريس بوزلي، صحفي حاز على جائزة بوليتزر عمل لدى صحيفة شيكاغو تريبيون لحوالي 25 سنة قبل أن يتقاعد عام 2008. وهو مؤلف لكتابين غير روائيين. يُنشر هذه المقال في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، وهو بعنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة المحلفين."

كلمات الشاهد هي من بين أقوى أشكال الأدلة التي يُستمع إليها في المحكمة الأميركية. فأقوال الشاهد ليست لديها قوة التأثير على الإعلام فحسب، بل وأيضاً على مشاعر المحلفين الذين يستمعون إلى القضية وعليهم بالتالي إصدار حكمهم بصددها.

بغض النظر عما إذا كانت هذه الكلمات قد تلفّظ بها ضحية جريمة وهو يسرد كيف سُرقت أمواله، أو اغتُصب، أو أطلقت النار عليه، أو تلفظت بها أم قُتل ولدها، شقيقها، شقيقتها أو زوجها، أو تلفّظ بها مُتفرّج صدف أن كان موجوداً في اللحظة الحاسمة التي أطلقت فيها الرصاصات أو تم الطعن بالسكين. إن كلمات الشاهد تكون مثيرة للاهتمام وعاطفية دائماً وتزود اللحظات الأشد إثارة في المحاكمة.

في نهاية الأمر، يجب أن يقرر المحلفون الذين يستمعون إلى قضية ما عما إذا كانت شهادة أي شاهد صادقة. ولتقرير ذلك، يزن المحلفون كلمات الشاهد وتصرفاته كما قدرته على تحمّل استجوابه الذي يقصد منه إضعاف شهادته.

هناك أشكال عديدة من الأدلة التي تقدم في المحاكمة، بغض النظر عما إذا كانت القضية مقاضاة أفراد متهمين بارتكاب جريمة أو شركة مُتهمة بارتكاب أضرار مدنية. يتم جمع الأدلة المادية من أماكن ارتكاب الجريمة، مثل بصمات الأصابع والحمض النووي وخراطيش الرصاصات. كما توجد أدلة موثقة، مثل سجلات المؤسسات المالية، والرسائل الإلكترونية للشركات، والقرارات، والاتفاقيات الموقعة.

وفي حين أن هذه الأشكال من الأدلة لديها قدرة ومغزى يختلفان من قضية إلى أخرى، فإن شهادة الشهود، سواء أكانوا شهود عيان على جرائم، أو ضحايا فعليين للجريمة، أو مدعى عليهم متهمين بارتكاب جرائم، هي التي تؤثر دائماً في آراء المحلفين.

هناك أنواع مختلفة من الشهود. في القضايا الجنائية، فإن الشهود الأكثر شيوعاً هم ضباط الشرطة والشهود العيان. يمكن استدعاء شهود آخرين كي يقدموا شهاداتهم حول الأحاديث التي أجروها مع المتهم ويجوز لمحامي الدفاع عن المتهم أن يستدعي الشهود للإدلاء بشهادة عن مكان وجود المتهم وقت حدوث الجريمة. قد يشهد المدّعى عليه بنفسه لإنكار مشاركته في الجريمة.

في المراجعة

قبل أن يقف معظم الشهود على المنصة للإدلاء بشهاداتهم في قضايا جنائية أو مدنية، تكون شهاداتهم قد تمّ اختيارها بدقة، ودراستها ومراجعتها عدة مرات مع محاميهم. يستعد معظم الشهود للظهور أمام المحكمة. كما يعرض بعض الشهود لمحاكمات صورية يعدّها محاموهم، الذين يستجوبون "المحلفين" الصوريين فيما بعد لمعرفة كيف ينظرون إلى شهادة هؤلاء الشهود.

تعطى تعليمات إلى الشهود كي يجلسوا بشكل منتصب في منصة الشهود وإدارة أجسادهم باتجاه المحلفين كي يشاهد المحلفون وجوههم ويراقبون لغة أجسادهم خلال إجاباتهم. هذا الأمر مهم بغض النظر عما إذا كانت القضية ينظر بها قاض منفرد أو هيئة محلفين، ولكنه مهم ودال عندما يكون المحلفون، رجالاً ونساء من كافة مسالك الحياة اليومية، في صدد الوصول إلى حكم.

في القضايا الجنائية، يقوم المدعي العام بإعداد شهود الإثبات ويبلغهم الأسئلة التي قد تُطرح عليهم كي تكون إجاباتهم دقيقة وصحيحة بأكبر قدر ممكن. يخضع هؤلاء الشهود عادةً إلى استجوابات صورية لتجنب ارتباكهم وإعطاء شهادة خاطئة.

في القضايا المدنية، وفي بعض السلطات القضائية، كما في القضايا الجنائية أيضاً، يسمح للشهود (ما عدا المدعى عليهم في قضايا جنائية) بأن يتم استجوابهم تحت القسم قبل المحاكمة. يمكن استعمال تلك الشهادة للتشكيك بصحة الشهادة التي يدلون بها أمام المحكمة في حال اختلفت عنها.

في قضايا عديدة، الجنائية منها والمدنية، يتخذ المحلفون والقضاة قرارات تستند إلى ما إذا كانوا يعتقدون بأن الشهود يقولون الحقيقة، أو يدلون بأقوال كاذبة، أو في أحيان كثيرة جداً يقولون ما يعتقدون أنهم شاهدوه أو يتذكرونه وفق أفضل قدراتهم.

اعتبرت شهادات الشهود العيان، لقرون عديدة، على أنها إحدى أكثر أشكال الأدلة التي يمكن الوثوق بها. لكن في السنوات الماضية، كشفت أبحاث كثيرة ان من الممكن ان تكون شهادات الشهود العيان غير موثوقة أبداً.

أظهرت دراسة قضايا قام بها مشروع البراءة (إنوسانس) في مدينة نيويورك ان الخطأ في تعرف شاهد العيان على المتهم يمثل أعظم سبب وحيد للإدانات الخاطئة في الولايات المتحدة. فأكثر من ثلاث من كل أربع إدانات خاطئة تمّ التعرّف عليها من خلال إجراء اختبار الحمض النووي كانت تتعلق بتعرف الشهود العيان على المتهم بصورة خاطئة.

أنا شاهد

كنت شاهداً بالنيابة عن نفسي بعد أن رفع مدعي عام سابق قضية يتهمني باني شوهت سمعته في مقال نشر لي في صحيفة شيكاغو تريبيون عام 1999. أقيمت القضية عام 2000، واستدعيت للشهادة في ربيع عام 2005، أي بعد خمس سنوات من حصول الأحداث موضوع التهمة.

طلب مني كشاهد أن أقسم اليمين باني سوف أقول الحقيقة إلى المحلفين الذين كانوا ينظرون في قضيتي. بقيت في منصة الشهود لمدة ثلاثة أيام وأنا أُجيب عن الأسئلة التي يطرحها محاميّ ومحامي الشخص الذي ادعى بأني شوهت سمعته.

لم يكن بإمكاني ان أرفض الإجابة عن الأسئلة بدون سبب دستوري، ولم يكن يوجد مثل هذا السبب في قضيتي. بعد أن طُرح علي سؤال، توقفت لأدرس جوابي ثم نظرت إلى المحلفين لإعطاء إجابتي. أردت منهم أن يتمكنوا من النظر في عيني، وأن يحكموا ما إذا كنت أقول الحقيقة أم أقول الكذب.

كنت أعرف الحقيقة، ولكني وجدت أن من الصعب علي عاطفياً أن أركز تفكيري وأنا في منصة الشهود أمام هيئة المحلفين والقاضي. تحت الاستجواب، من السهل على الشخص أن يفقد مسار تفكيره وأن لا يفهم بالكامل السؤال وربما يعطي شهادة غير دقيقة أو صادقة.

كشاهد كان عليّ أن أركز تفكيري على أن أكون صادقاً وأن أُجيب عن الأسئلة، مهما كانت صعبة، بأكبر قدر ممكن من الدقة.

وفي نهاية الأمر، أملتُ أن يؤمن المحلفون بما أقول. وبالفعل آمنوا بذلك.

وعندما أصدروا حكمهم ولم يفرضوا أي عقوبة علي، بكيت. وأصبح لدي تقدير جديد لهؤلاء الأشخاص الذين قد يُتهمون وتكون عقوبتهم ليست تعويضات مالية بل فقدان الحرية بالذات.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

بعض التباينات بين الولايات

بولا أل هانافورد – أغور

في النظام الفدرالي الأميركي، تُغطي قوانين الولايات والقوانين القومية مختلف أنواع الجرائم والنزاعات المدنية. تتباين ممارسات هيئات المحلفين نوعاً ما بين محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية وحتى بين المحاكم في نفس الولاية. بولا أل هانافورد – أغور هي مديرة مركز دراسات هيئات المحلفين في المركز القومي لمحاكم الولايات.

المحاكمة أمام هيئة المحلفين هي علامة بارزة مميزة لنظام العدل في الولايات المتحدة. ونسبة المحاكمات التي تتم أمام هيئات المحلفين في الولايات المتحدة هي أعلى من أي بلد آخر في العالم. علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة تستخدم المحاكمات أمام هيئات المحلفين للنظر في قضايا جنائية أقل خطورة (جنح) وفي القضايا المدنية، وفي بعض الولايات حتى في قضايا تشمل انتهاكات أنظمة البلدية. ويمثل هذا تبايناً ملحوظاً مع دول أخرى تخصص المحاكمات أمام هيئات المحلفين فقط للنظر في قضايا جنائية أكثر خطورة.

رغم أن المحاكمة أمام هيئة المحلفين تعتبر حدثاً عادياً نسبياً في المحاكم الأميركية، فإن الإجراءات المُتّبعة في هذه المحاكمات ليست موحدة أبداً. توجد اختلافات ذات شأن في ممارسات المحاكمة أمام هيئة المحلفين المتّبعة في محاكم الولايات المختلفة وبين محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية.

أحد هذه الاختلافات هو عدد أعضاء هيئة الملحفين الذين سيستمعون إلى القضايا. تاريخياً كانت هيئات المحلفين تتألف من 12 فرداً، وهذا الرقم لا يزال يستعمل بالنسبة لمعظم القضايا الجنائية الخطيرة. ولكن 16 ولاية تستخدم هيئات محلفين أصغر حجماً تضم ستة أو سبعة أو ثمانية أشخاص للنظر في القضايا الجنائية الأقل خطورة، و17 ولاية والمحاكم الفدرالية تستخدم هيئات محلفين أصغر حجماً للنظر في القضايا المدنية.

تختلف الولايات أيضاً حول ضرورة حصول إجماع عند إقرار الحكم الصادر عن هيئة المحلفين. تسمح ولايتان باتخاذ أحكام من دون إجماع في المحاكمات الجنائية وتسمح 16 ولاية باتخاذ أحكام من دون إجماع في القضايا المدنية.

في معظم الأحيان، تتّبع المحاكم قواعد مماثلة حول من هو المؤهل ليكون محلفاً: راشد (18 سنة وما فوق)، مواطن أميركي، مُقيم قانوني في المنطقة الجغرافية التي تخضع لسلطات المحكمة. لكن توجد اختلافات متنامية في الممارسة فيما يتعلق بالأشخاص الذين أُدينوا في السابق بجريمة وإن كانوا مؤهلين للخدمة في هيئة المحلفين. تبطل بعض الولايات بشكل دائم أهلية أي شخص أُدين بعمل جنائي، وتسمح ولايات أخرى بأن يخدم مثل هؤلاء المدانين كمحلفين بعد انقضاء بعض الوقت (من 10 إلى 20 سنة مثلاً) ولا تتّبع ولايات أخرى أية قيود تتعلق بالخلفية الجنائية على الإطلاق.

مع تحول الولايات المتحدة لأن تصبح أكثر تنوعا من ناحية السكان واللغة، يزداد أيضاً النقاش حول السماح لأشخاص لا يتقنون اللغة الإنجليزية تماما ليكونوا محلفين بمساعدة مترجمين للغات الأجنبية. حتى هذا الوقت، تتّبع ذلك ولاية نيو مكسيكو فقط بصورة روتينية.

يتميز النظام القضائي الأميركي أيضاً بمحاكم ولايات ومحاكم فدرالية متداخلة مع بعضها. هناك فقط 94 محكمة مقاطعة فدرالية يديرها 678 قاضيا بالمقارنة مع أكثر من 3 آلاف محكمة ولاية يديرها أكثر من 16 ألف قاض. كان العديد من الآباء المؤسسين للدولة يرتابون بدرجة كبيرة من الحكومة القومية القوية، ولذلك قاموا على وجه الخصوص بتعديل الدستور الأميركي لحماية سلطة حكومات الولايات من تجاوزات الحكومة الفدرالية. وكانت النتيجة أن أصبحت معظم القوانين التي يتم إصدارها كتشريعات أو أنظمة أو القانون العام، قوانين ولائية فعلا.

تنظر هيئات المحلفين الفدرالية فقط في القضايا التي تشمل انتهاكات للقانون الفدرالي الذي يتعلق عادةً بجرائم تترك تأثيراً قومياً، مثل صناعة المخدرات وتوزيعها عبر الولايات، تأليف عصابات إجرامية أو إرهابية، انتهاكات للأنظمة المدنية، الفدرالية بما في ذلك ظروف العمل، التمييز في التوظيف، أو القوانين البيئية، والنزاعات المدنية التي تشمل أشخاصاً من ولايات مختلفة. في معظم الأحيان، تميل هيئات المحلفين الفدرالية إلى اتباع ممارسات محاكم الولايات حيث توجد المحاكم الفدرالية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

© Bettmann/Corbis

محاكمة في نورمبرغ (1961)- رئيس هيئة المحلفين في محكمة عسكرية في عام 1948. كان قاضٍ أميركي لعب دوره سبنسر ترايسي، يحاكم أربعة قضاة ألمان متهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لتنفيذهم قوانين نازية. تماماً كما تخلى القضاة الألمان عن مبادئهم تحت الضغط السياسي، يخضع القاضي الأميركي لضغط سياسي كي يتناول القضية بليونة لان من المحتمل ان تعتبر الادانات كنصر للشيوعيين. يقوم مونتغومري كليفت (إلى اليسار) بدور سجين في معسكر اعتقال يدلي بشهادته في المحكمة.

© John Springer Collection/Corbis

وراثة الريح (1960)- يستند هذا الفيلم الروائي إلى حد ما على قضية شهيرة تم النظر فيها عام 1925 في ريف ولاية تينيسي. ويعيد الفيلم تصوير المحاكمة المثيرة لمعلم شاب في مدرسة ثانوية اتهم بجريمة تعليم نظرية التطور التي وضعها داروين. يتجادل محامي الدفاع (يقوم بدوره سبنسر تراسي، إلى اليسار) هنا مع نائب المدعي العام (يقوم بدوره فريدريك مارش).

دور الصحفي

تد غست

© Art Lien /NBC News

التدقيق الذي يجريه مراسلو الأخبار حول المحاكمات أمام هيئات المحلفين يوفر للناس ضماناً إضافياً بأن النظام القضائي يعمل بصورة عادلة. تد غست، هو رئيس منظمة الصحافيين للعدل الجنائي وهي منظمة قومية مركزها الرئيسي في واشنطن العاصمة ومنتسبة إلى جامعة بنسلفانيا وكلية جون جاي للعدل الجنائي في مدينة نيويورك. غطى أحداث محاكمات أمام هيئات محلفين لصحيفة في سانت لويس (ميزوري بوست ديسباتش) وكتب فيما بعد مقالات حول العدل الجنائي للمجلة الإخبارية يو اس نيوز أند وورلد ريبورت. نُشر هذا المقال في عدد تموز/ يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، وهي بعنوان "تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين."

تتم تسوية معظم النزاعات القانونية في الولايات المتحدة دون الحاجة إلى محاكمة ولكن النزاعات التي تشمل هيئات محلفين قد تكون من بين أكثر القضايا إثارة وأقلها توقعاً للنتائج. تسمح التقاليد الأميركي بإجراء محاكمات مفتوحة مما يسمح للناس بأن يحكموا ما إذا كانت الحكومة تحمي مواطنيها من خلال توجيه تهم بأدلة كافية ضد أولئك المشتبه بهم بارتكاب جنايات وليس من خلال اتهام الناس الأبرياء.

تعمل وسائل الإعلام بمثابة أعين وآذان الشعب خلال المحاكمات. وحتى في الأماكن التي تسمح بالتصوير التلفزيوني للمحاكمات، تشمل القصص الإخبارية معلومات ذات شأن حول خلفية القضية، والاستراتيجية القانونية المتبعة من الطرفين، والشهود المحتملين وغير ذلك من الأدلة الأخرى.

في أي قضية تلقى اهتماماً واسعاً، يبدأ دور الصحافي قبل انتقاء أعضاء هيئة المحلفين بوقت طويل. في تلك الفترة يكون قد

جرى نشر أو إذاعة تقارير إخبارية عديدة، كما يكون قد جرى سؤال محلفين محتملين ما إذا كانوا قد قرأوها أو سمعوها. القضاة الذين يتوقعون تغطية إعلامية قد يطلبون من المراسلين عدم نشر تقارير إخبارية "مسبقة" حول المحاكمة قد تحتوي على معلومات يمكن أن تؤثر على آراء المحلفين.

قد تعتمد استجابة المراسلين لمثل هذا الطلب على كيفية نظرتهم إلى القضية. ولّدت بعض القضايا اهتماماً كبيراً بدرجة دفعت إحدى منظمات الأخبار إلى نشر قصة إخبارية حول كيفية احتمال تطور المحاكمة. أو قد يتفق الصحافيون فيما بينهم على تأخير نشر قصصهم إلى أن يتم اختيار أعضاء هيئة المحلفين.

وفقط في القضايا القليلة الأكثر شهرة يوجه المراسلون لدى المحاكم اهتماماً وثيقاً إلى عملية انتقاء المحلفين. وفي بعض القضايا، يسعى المدعون العامون لإصدار حكم بالإعدام، ولذلك يسعى المراقبون إلى الحصول على معلومات حول عدد المحلفين المحتملين الذين يعارضون حكم الإعدام بوجه عام.

بعد أن يجلس المحلفون في مقاعدهم يغطي المراسل عادةً أحداث المحاكمة، تماماً كما يفعل في أية قضية أخرى، فيقرر ما هي الأدلة التي يجدر ذكرها في التقرير الذي سوف ينشره في ذلك اليوم. ولا تذكر في العادة أسماء المحلفين في التغطية الإخبارية اليومية. في بعض الأماكن، قد يطرح المحلفون أسئلة خلال المحاكمة. يأخذ الصحافيون الملاحظات لمعرفة ما إذا كانت هناك أية معلومات حول الاتجاه الذي قد يتخذه المحلفون.

قد يؤثر الصحافيون على المحلفين بطرق غير اعتيادية. لاحظ جون باينتر جونيور الذي غطى أحداث المحاكم لصحيفة "أوريغونيان"، وهي صحيفة يومية تنشر في بورتلاند، بولاية أوريغون، أن المحلفين "كانوا يراقبونني خفية ويسجلون ملاحظات عندما أسجل ملاحظات." استنتج أن المحلفين يعتقدون أنه يعرف ما هو المهم وأنه يضع تشديداً أكبر على الشهادة التي سجلها. فقرر عدم الجلوس في موضع بصر المحلفين لتجنب التسبب بالانحياز.

وجهات نظر المحلفين

يزود المحلفون ذروة معظم المحاكمات عندما يعلنون الحكم، ولكن تلك النتيجة نادراً ما تلقي الضوء على أي حدث درامي قد حصل في المداولات داخل الأبواب مغلقة. يدرك بعض القضاة أهمية الاهتمام الكثيف لوسائل الإعلام ويرتبون مع المحلفين فرص التحدث مع الصحفيين وفق طريقة المؤتمر الصحفي بعد انتهاء المحاكمة. يستطيع المراسلون طرح أسئلة بدون اللجوء إلى ملاحقة المحلفين في منازلهم أو مكاتبهم، الأمر الذي قد يعتبره بعض المحلفين مضايقة لهم.

تحاول محاكم أخرى منع حصول اتصال بين الصحافي والمحلف. تستعمل بعض المحاكم محلفين مجهولي الاسم، أي أنه يتم تعريف المحلفين بأرقام فحسب. تقول شاونا موريسون، مراسلة محاكم لصحيفة روانوكه تايمز، التي تصدر في فرجينيا، إن القضاة في منطقتها يمنعون الكشف عن أسماء المحلفين أو التقاط صور لهم. بعد أن تنتهي المحاكمة يرافق المحلفين حراس حتى وصولهم إلى سياراتهم ولا يجوز لأي شخص أن يغادر قاعة المحكمة قبل أن يغادرها كافة المحلفين.

يبلغ القضاة عادةً المحلفين بأنه من غير المفروض عليهم التحدث إلى أي شخص حول تجاربهم، ولكنهم يملكون الحق في التكلم. نجح مراسلون عديدون في جعل محلفين يمنحونهم مقابلات للتحدث حول انطباعاتهم في قضية معينة وسبب التوصل إلى قرار معين بشأنها.

الصحفي كمحلف

من وقت لآخر، يتم انتقاء صحافي للخدمة كمحلف وقد يختار أن يتحدث حول التجربة. دنيس كولينز، الذي كتب تقارير لصحيفة واشنطن بوست خدم كمحلف في واشنطن العاصمة في القضية التي حُكم فيها عام 2007 على لويس "سكوتر" ليبي، المستشار السابق لنائب الرئيس ديك تشيني، بتهمة اليمين الكاذب وإعاقة العدالة. اختار زملاؤه المحلفون كولينز كناطق باسمهم. وقد أخبر المراسلين أن العديدين شعروا بالتعاطف مع ليبي واعتقدوا أنه كان كبش الفداء في قضية معقدة شملت تسريبات أمنية.

الواقع بأن قضية ليبي كان من الممكن تحويلها إلى محاكمة أمام هيئة محلفين وأن يشهد أحداثها مراسلون إخباريون كان إثباتاً قوياً بأنه حتى القضايا التي تشمل المسائل المتعلقة بالأمن القومي، يمكن أن تكون موضوع تدقيق عام في قاعة المحكمة الأميركية.

يعمل بعض المحلفين مع صحافيين للكتابة حول تجاربهم. تعاون سبعة محلفين في المحاكمة المثيرة التي جرت في كاليفورنيا لسكوت بيترسون الذي أدين بقتل زوجته الحامل ليسي عام 2004، مع كتّاب لتأليف كتاب. كانت إحدى المفاجآت التي ظهرت هي أن بعض المحلفين "يعانون من الإجهاد بعد الصدمة، وتحصل لهم ارتجاعات تذكرهم بالأحداث الماضية ... ويحصل لبعضهم كوابيس ويتلقى بعضهم تهديدات بالقتل ويعاني بعضهم من ألم جسدي."

لا ينظر إلى تغطية صحافي لمسائل قانونية على أنه يتعارض مع الخدمة في هيئة محلفين. فقد استدعي هذا الكاتب للعمل في هيئة محلفين في واشنطن العاصمة، وأخبر القاضي والمحامين المتخاصمين بأنه ألف كتاباً حول العدل الجنائي قد يؤثر على مشاركته، ومع ذلك فقد بقي مسجلاً في قائمة المحلفين.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

برنامج ”القانون والنظام“ يعكس الحياة الحقيقية

مقابلة مع ريتشارد سويرين

© NBC Universal Photo Bank

التُقطت هذه الصورة في حلقة عُرضت عام 2008 حملت عنوان "مواجهة التحدي"، وهم من اليسار إلى اليمين، انطوني اندرسون الذي لعب دور التحري كيفين برنارد، واس ايباتا مركرسون التي لعبت دور الملازم انيتا فان بورن، وجيرمي سيستو الذي لعب دور التحري سيروس لوبو.

جذب برنامج ”القانون والنظام“ مشاهدي التلفزيون الأميركيين على مدى 19 سنة بتصويره التعقيد المُنهك أحياناً لنظام العدل الجنائي في الحياة الفعلية.وقد تم تصوير الفيلم بالكامل في موقع الأحداث في نيويورك بحيث كان يعرض في الساعة التي يستغرقها البرنامج جريمة، تكون جريمة قتل عادةً، أولاً من وجهة نظر الشرطة الذين يحققون في القضية ويوقفون أشخاصاً، وثانياً من وجهة نظر المدعين العامين الذين يحاولون عقد مساومة الإقرار بالذنب أو إقناع هيئة المحلفين بذنب المتهم. وكثيراً ما تصوَّر الحلقات العمل الشاق اللازم لتكوين قضية عندما يرفض القاضي دليلاً قدمته الشرطة لسبب تقني قانوني. ريتشارد سويرين عمل محامياً جنائياً لمدة 15 سنة قبل أن يصبح كاتباً ومنتجاً لمسلسل القانون والنظام. وقد تحدث هنا إلى مدير تحرير المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، بروس أوديسي. تُنشر هذه المقابلة في عدد تموز/يوليو 2009 من المجلة الإلكترونية إي جورنال يو أس آيه، وهي بعنوان ”تشريح المحاكمة أمام هيئة المحلفين.“

سؤال: مَشاهد المحاكمات مكوّن أساسي في الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية. فهناك فيلم روسي أعاد إنتاج الفيلم الأميركي الكلاسيكي ”12 رجلا غاضبا“، الذي أنتج في الخمسينات من القرن العشرين حول محاكمة جريمة أمام هيئة محلفين. لماذا يركز هذا العدد الكبير من الأفلام وبرامج التلفزيون على المحاكمات؟

سويرين: إنه المكان الطبيعي حيث توجد الدراما والنزاعات. فحياة الناس تكون معلقة هنا على خيط. إنه المكان الذي يؤدي بطبيعته إلى إخبار قصص درامية.

سؤال: عرضت حلقات برنامج القانون والنظام على شاشات التلفزيون الأميركية لمدة 19 سنة وهو برنامج له شعبية خارج الولايات المتحدة أيضاً، ومنها دول لا تتبع نظام المحاكمات أمام هيئة محلفين، وربما في دول لا يوجد فيها حتى حكم القانون. فما هو السر لجاذبية هذا البرنامج؟

سويرين: إنه برنامج يلقى شعبية واسعة لأنه يخبر قصة مستقلة خلال 45 دقيقة. ليس عليك أن تكون قد شاهدت حلقة منه قبل ذلك، ولا يتوجب عليك أن تشاهد حلقاته لمدة سنة أو خمس سنوات لكي تفهم القصة التي تحكيها كل حلقة. تدخل في القصة مباشرة ولا تحتاج إلى معرفة سابقة عن البرنامج عندما تفتح شاشة تلفزيونك عليه.

نحاول أن نختار جرائم مثيرة للاهتمام، والناس تسحرهم الجريمة، وقصص الشرطة واللصوص. فالجريمة شيء يمكن ترجمته إلى أية لغة.

سؤال: ككاتب، كيف تتمكن من توفير الشعور بالصدقية القانونية على الشاشة؟

سوريرن: كنت أمارس العمل كمحامٍ جنائي لمدة 15 سنة قبل أن أمارس هذا العمل. وهناك عدة محامين يعملون في هيئة الموظفين لدينا وأصبحوا الآن كتّابا، ونأمل أن نصور الأشياء بصدقية معقولة. من الطبيعي أن تكون هناك طرق مختصرة مبتكرة يجب اتخاذها لجعل المحاكمة تبدو وكأنها تحصل خلال عشر دقائق. فعلى سبيل المثال، تجلب أحياناً متهما بالقتل إلى غرفة القاضي بهدف إجراء قانوني لا يحدث في الحياة الواقعية إلا في قاعة المحكمة.

سؤال: هل تعتقد أن حرية العمل المبتكرة التي تستعملها قد تشوه نظرة الناس إلى النظام العدلي؟

سويرين: كلا، لا أعتقد ذلك. أعتقد بطريقة ما ان العرض يثقف الناس فعلاً حول كيفية عمل نظام العدل الجنائي. يتحدث الناس معي حول جلسات المنع، أي عندما يستبعد القاضي دليلا ضد المتهم لأنه تم الحصول عليه بصورة تنتهك الدستور الأميركي، وهي أشياء يسمعونها في حلقات برنامج القانون والنظام ولم يكونوا يعرفونها في السابق. أعتقد ان البرنامج يتعامل مع نظام العدل الجنائي بطريقة أكثر تعقيداً من أي عرض فني سبقه حسب معرفتي.

سؤال: عندما تشاهد البرنامج مع الوقت تحصل على رسالة متكررة تقول إن المسائل الأخلاقية، المسائل المعنوية المشمولة في حل أي قضية هي معقدة عادة وتحتاج إلى خيارات صعبة. كم تبلغ حصة هذه الفكرة في صيغة العرض؟

سويرين: بودنا القول إنه في الحلقات الجيدة من برنامج القانون والنظام، يكون النصف الأول هو تحقيق رجال الشرطة في لغز جنائي ويكون النصف الثاني التحقيق في لغز أخلاقي. النصف الأول من العرض يكون عادة "من الذي ارتكب الجريمة"، ويكون النصف الثاني "لماذا ارتكبت هذه الجريمة"، وهو أمر يحفز المدعين العامين لدينا على المراهنة على وجهات نظر مختلفة حول ما يُشكّل العدل في حالة معينة. نحب أن نختار مواضيع لا تكون واضحة أخلاقياً، مواضيع بها بعض المساحات الرمادية الأخلاقية وذلك لكي تبقى بعض المواقف التي تثير الاهتمام لشخصيات برنامجنا.

سؤال: أحياناً في البرنامج لا ينتصر العدل في نهاية الأمر. وهناك في أحيان كثيرة نوع من التسوية. وأحياناً يفلت المجرم حتى من العقاب. لماذا ينحرف العرض عن هذا التقليد الثقافي الشعبي؟

سويرين: في العالم الحقيقي يُحكم على أشخاص أبرياء بالسجن كما تتم تبرئة مذنبين، وتحل غالبية القضايا عبر مساومات الإقرار بالذنب. ليس من المفروض من هذا البرنامج أن يجعلك تشعر بارتياح أو بالرضى في نهاية كل حلقة، فالعدل لا ينتصر دائماً، ولا يسقط الشخص الشرير دائماً، بل إنه يعكس حقيقة الحياة. ففي حلقة "كرايم باسترز"، تمكن قاتل طفل في حريق متعمد من الفرار من العقاب، لأن المدعي العام لم يتمكن من إثبات القضية ضد أي واحد من المشتبه بهما المحتلمين بدرجة متساوية.

سؤال: كمحام، أنت بالذات هل يمكنك القول إن المحاكمات أمام هيئات المحلفين تصل إلى أحكام عادلة في معظم الأوقات؟

سويرين: أتعني بنسبة تزيد عن 50 بالمئة؟ نعم.

سؤال: لماذا لا تصل هيئات المحلفين إلى استنتاجات عادلة بنسبة أكبر؟

سويرين: أعتقد أن هناك عامل فن الفوز بالمباريات بين الأطراف. أعتقد أنه توجد شهادات زور، الناس يكذبون في المحاكم. القواعد غير مثالية، القضاة والمحامون غير مثاليين،

© NBC Universal Photo Bank

التُقطت هذه الصورة في حلقة عُرضت عام 2005 حملت عنوان "أشباح". وهم من اليسار إلى اليمين. دنيس فارينا الذي لعب دور التحري جو فونتانا. وجيسي ال مارش الذي لعب دور التحري ايد غرين.

هيئات المحلفين غير مثالية. ليس الأمر عملية علمية. انه مجرد ما نستطيع القيام به بصورة أفضل. انه يشكو من نقاط ضعف.

سؤال: يظهر رجال الشرطة والمدعون العامون بصورة إيجابية في الحلقات. هل تم إظهارهم ولو لمرة واحدة بصورة سلبية؟

سويرين: تقوم شخصيات برنامجنا أحياناً بشيء يقع ضمن مساحة رمادية. لقد أنتجنا حلقات يقوم فيها ضباط شرطة آخرون، وليس شخصيات حلقاتنا بالمجمل، بأشياء شريرة. لقد قاضينا ضباط شرطة. ليس الأمر دائماً حول مدى عظمة رجال الشرطة. في إحدى الحلقات، التي تحمل عنوان "أسود، وأبيض وأزرق"، قام رجال شرطة يرتدون الزي الرسمي بترك شاب في منطقة تعم فيها الجريمة كعقاب له لارتكابه جريمة ثانوية، وقد تمّ قتله بالفعل هناك.

سؤال: عندما تكتب نص حلقة، من هم المشاهدون الذين تتصورهم في ذهنك وكم يبلغ مدى المعرفة القانونية التي تفترض وجودها لدى المشاهدين؟

سويرين: المشاهدون الذين نتصورهم في أذهاننا هم مشاهدو التلفزيون الأميركيون المتوسطو الثقافة، نحاول أن لا نُبسّط العروض إلى درجة مفرطة. نتوقع أن يتمكن الناس من متابعة الأشياء الأساسية حول العدل الجنائي والمحاكمات. نحب أن نعتقد أننا نجذب مشاهدين من مستوى عالٍ نسبياً بالمقارنة مع البرامج الأخرى التي تعرض على التلفزيون.

سؤال: ماذا يقول المحامون، ورجال الشرطة، والقضاة الآخرون حول البرنامج؟

سويرين: تصلنا رسائل من وقت لآخر. ذلك أمر لا يمكن أن يحدث أبداً أو أن هذا الأمر لن يحدث مطلقاً. تصلنا أحيانا رسائل من محامين يقولون: "يا إلهي، إنها فكرة عظيمة! يمكنني أن أجربها في هذه القضية التي أتابعها". ولكني أعتقد أن الأمر لا يتعدى ما يحدث ربما في معظم المهن. إذا راقب طبيب عرضاً طبياً يسهل عليه ملاحظة النواقص واعتماد طرق مختصرة ومبتكرة. اعتقد ان الناس في سياق العدل الجنائي يدركون أننا نحاول بجهد عظيم أن نجعل الأمور صحيحة، ولكن توجد أوقات مارسنا فيها حرية العمل وهم يدركون ان ما ننتجه ليس فيلماً وثائقياً، بل انه مجرد عرض تلفزيوني.

سؤال: هل تغير تركيز العرض على مر السنين؟

سويرين: ليس في الحقيقة. لا يزال التركيز على الجرائم المستنبطة من العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام. في معظم الحالات، انها حلقات تستند بطريقة ما إلى قصص حقيقية. هذا ما كنا نفعله خلال 19 سنة.

سؤال: تغير طاقم شخصيات الحلقات عدة مرات. وهذا الأمر مختلف جداً عما يحدث في معظم البرامج التلفزيونية التي تدور حول أداء ممثل نجم. كيف ينجح برنامج القانون والنظام مع مثل هذا الطراز المختلف؟

سويرين: البرنامج هو حول قصص تسرد وليس كثيراً حول شخصياتها. إنها قصص تتعلق بالجريمة وبالادعاء العام. أنت لا تأخذ هذه الشخصيات معك إلى منزلك، بوجه عام. أنت لا تعرف ماذا يعملون عندما لا يكونون منهمكين في العمل. الميدان الوحيد الذي تتمكن من معرفته عنهم هو كيف يتعاملون مع القضية المحددة التي يعملون عليها في ذلك الأسبوع، ويتم تطوير شخصياتهم عبر الطريقة التي يتفاعلون بها مع القضية.

© NBC Universal Photo Bank

التقطت هذه الصورة في حلقة برنامج تلفزيوني في عام 1994 حمل العنوان "الفضيلة"، وهي رجينا تايلور التي لعبت دور ساره ماسلين.

سؤال: في الموسم الحالي لديك محققان أصغر سناً بينما في الحلقات القديمة كان المحققون أكبر سناً. فماذا وراء هذا التغيير؟

سويرين: على مدى 19 سنة لا شك أن شخصيات البرنامج سوف يتقدمون في العمر. من الجميل دائماً أن تكون لدينا بعض الأوجه الشابة والجذابة الجديدة لاستقطاب المشاهدين الأصغر سناً الذين قد لا يكونون حسني الاطلاع بالبرنامج كما حال مشاهدينا الذين يتابعوننا منذ أمد طويل.

سويرين: هل المقاربة المستنبطة تجاه البرنامج تمثل نقطة قوة أم نقطة ضعف؟

سويرين: انها تمثل النقطتين. من الواضح أنني ككاتب قد أرغب في أن أتمكن من كتابة أشياء ليست مستنبطة إلى هذه الدرجة، ولكن ذلك يفرض قسراً نوعاً من الدقة يصعب بالفعل تحقيقها. دمج ملفات أي برنامج مع بعضها هو عمل معقد جداً بالفعل. انه يتطلب مهارة يجب إتقانها تماماً.

سؤال: كمحام ممارس سابق وككاتب لحلقات هذا البرنامج ما هي الرسالة التي توجهها إلى دول خارج الولايات المتحدة التي لا تستعمل هيئات المحلفين والتي لا يوجد فيها حتى حكم القانون؟

سويرين: رجال الشرطة والمدعون العامون لدينا مخلصون في سعيهم لإحقاق العدل. انهم بشر ويرتكبون أخطاء وتقف أمور شخصية في طريقهم. النظام غير مثالي. ربما تعمل أنظمة اخرى بشكل أفضل في دول أخرى، ولكني اعتقد أن نظامنا يعمل جيداً في الولايات المتحدة.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركية.

مصادر إضافية

Books, articles, and Web sites concerned with U.S. juries and justice

Ostrom, Brian J. . Washington, DC: National Institute of Justice, 2005.

Read, D. Shane. Louisville, CO: National Institute for Trial Advocacy, 2007.

Sandler, Paul Mark. . Baltimore, MD: MICPEL, 2008.

Shdaimah, Corey S. . New York, NY: New York University Press, 2009.

Shelton, Donald E. " 'CSI Effect': Does It Really Exist?" issue 259 (March 2008): pp. 1-6.

Strebeigh, Fred. New York, NY: W.W. Norton & Co., 2009.

Sundby, Scott E. . New York, NY: Palgrave MacMillan, 2005.

Verrone, Patric M. "The 12 Best Trial Movies." (November 1989).

Vidmar, Neil, and Valerie P. Hans. Amherst, NY: Prometheus Books, 2007.

Books and Articles

Abramson, Jeffrey. New York, NY: Basic Books, 1994.

Aitken, Robert. Chicago, IL: American Bar Association, 2008.

Asimow, Michael. "12 Angry Men: A Revisionist View." vol. 82, no. 2 (2007): pp. 711-726.

Burnett, D. Graham. New York, NY: Knopf, 2001.

Burns, Robert. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009.

Digital Evidence in the Courtroom: A Guide for Law Enforcement and Prosecutors. Washington, DC: National Institute of Justice, 2007.

Ferguson, Robert A. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2007.

Hans, Valerie P. . New Haven, CT: Yale University Press, 2000.

Mize, Gregory E., and Paula Hannaford-Agor. "Building a Better Voir Dire Process." , vol. 47, no. 1 (Winter 2008).

خدمات هيئة المحلفين في الولايات المتحدة

النسبة المئوية للمدعي عليهم في جنايات والذين أُدينوا أمام هيئة المحلفين: 71 بالمئة.

النسبة المئوية للقضايا الجنائية التي تنتهي باتفاق للإقرار بالذنب بدلاً من إدانات من قبل هيئة المحلفين: 69 بالمئة.

النسبة المئوية للقضايا الجنائية في المحاكمات التي صرف النظر عنها قبل مداولات هيئة المحلفين: 10 بالمئة.

المصدر: هل تُشكِّل هيئة المحلفين المنقسمة مشكلة؟ (أيلول/سبتمبر 2002). المركز القومي لمحاكم الولايات.

Center for Jury Studies
Features research papers on topics related to juries and jury trials. Topics include hung juries, juror stress, and jury trial innovations. From the National Center for State Courts (NCSC).

Famous Trials
Accounts, maps, photos, transcript excerpts, and other materials about trials of the past.
Justice at Stake Campaign
Works for reforms to ensure that politics and special interests do not influence the courtroom.

National Center for State Courts
Seeks to improve the administration of justice through leadership and service to state courts.

The Plea
Accompanies a PBS television documentary on plea bargaining in criminal court cases.

Real Justice
Accompanies a PBS television documentary on the experiences of real prosecutors and defense attorneys.

Web Sites

American Association for Justice
International coalition of legal professionals working to ensure that victims of negligence can obtain courtroom justice.

American Bar Association
The national organization representating the legal profession.

American Judicature Society
Nonpartisan organization of judges and attorneys seeking to improve the justice system.

American Tort Reform Association
National organization dedicated to reforming the civil justice system.

Brennan Center for Justice
Public policy and law institute focusing on fundamental issues of democracy and justice.

Inside the Courtroom: United States Attorneys Kids Page
An introduction to the workings of U.S. courtrooms, including a description of federal prosecutors and U.S. attorneys, an illustrated guide to a courtroom and its participants, and a glossary.
Our Courts: 21st-Century Civics
Civic games, lesson plans, resource links, civics-in-action projects, and more. Sponsored by retired U.S. Supreme Court Justice Sandra Day O'Connor, Georgetown University, and Arizona State University.

Washington Courts: Educational Resources
Online educational resources from the Washington State courts, including lesson plans and video lessons for grades K-12. Also provides guides to the court system, court terminology, and jury duty, and resources on judicial education and mock trials.

The U.S. Department of State assumes no responsibility for the content and availability of the resources listed above. All Internet links were active as of July 2009.

U.S. Courts Library
A clearinghouse for information from and about the judicial branch of the U.S. government.

For Students

Anatomy of a Murder: A Trip Through Our Nation's Legal Justice System
Lessons about the U.S. justice system by following a murder case from the discovery of the body through the trial of the accused, including topics such as search and seizure, right to an attorney, self-incrimination, and the death penalty.

The Case of Stolen Identity
A graphic novel from the National Center for State Courts to help readers understand how courts preserve a democratic system.

now on facebook

ENGAGING THE WORLD

A MONTHLY JOURNAL
IN MULTIPLE LANGUAGES

http://america.gov/publications/ejournalusa.html

U.S. Department of State, Bureau of International Information Programs